الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية

دراسة حالة – القرض الشعبي الجزائري(CPA)-

من إعداد:

- بن حوة عبدالله

تحت إشراف:

- أ. بن محاد سمير

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على احسانه والشكر له على توفيقه وأمتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانونا وشجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم والنجاح، كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفنا بإشرافه الأستاذ "بن محاد سمير" لتوجيهاته العلمية التي ساهمت بشكل كبير في إتمام وإستكمال هذا العمل، وإلى كل أساتذة العلوم الإقتصادية، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

إلى من علمني النجاح والصبر... إلى من علمني العطاء بدون إنتظار...أبي.

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ماأنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ... أمي .

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة وخاصة أخي عبدالسلام السند الذي دائما معي .

إلى جميع زملائي أينما كانو .

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها .

إلى الأستاذ المشرف الدكتور" بن محاد سمير " إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	-
إهداء	-
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
المقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للبنوك ودورها في تمويل المشاريع الاستثمارية	
تمهيد	2
المبحث الأول : مفهوم البنوك وعمليات التمويل	3
❖ المطلب الأول : ماهية البنوك	3
- الفرع الأول : نشأة ومفهوم البنوك.....	3
- الفرع الثاني : خصائص البنوك	4
- الفرع الثالث : أهداف البنوك	5
❖ المطلب الثاني : القروض البنكية	6
- االفرع الأول: مفهوم القروض البنكية ومعايير منحها.....	6

– **الفرع الثاني** : مصادر و أنواع القروض البنكية	**7**
❖ **المطلب الثالث** : **عموميات حول عمليات التمويل**	**9**
– **الفرع الأول** : مفهوم عمليات التمويل وأشكالها.....	**9**
– **الفرع الثاني** : مصادر التمويل البنكي.....	**11**
❖ **المبحث الثاني** : **التمويل البنكي للمشاريع الإستثمارية**.....	**15**
❖ **المطلب الأول** : **أساسيات حول الإستثمار**	**15**
– **الفرع الأول** : مفهوم وأنواع الإستثمار.....	**15**
– **الفرع الثاني** : أهمية وخصائص الإستثمار.....	**17**
– **الفرع الثالث** : **أهداف الإستثمار**	**19**
❖ **المطلب الثاني** : **ماهية المشاريع الإستثمارية**	**19**
– **الفرع الأول** : مفهوم المشاريع الإستثمارية.....	**19**
– **الفرع الثاني** : أنواع المشاريع الإستثمارية وخصائصها	**20**
– **الفرع الثالث**: إختيار المشاريع الإستثمارية	**21**
– **المطلب الثالث**: **المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الإستثمار**	**23**
– **الفرع الأول** : المخاطر والضمانات البنكية	**23**
– **الفرع الثاني** : وسائل الحد من مخاطر الائتمان	**25**
– **الفرع الثالث**: سبل تفعيل الإستثمار	**27**
❖ **خلاصة الفصل الأول**	**29**

الفصل الثاني: دراسة حالة قرض إستثماري في وكالة القرض الشعبي الجزائري (CPA)	
تمهيد	31
المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)	32
❖ المطلب الأول :بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري (CPA)	32
- الفرع الأول : نشأة القرض الشعبي الجزائري(CPA).....	32
- الفرع الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري (CPA)	33
- الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري(CPA)	34
❖ المطلب الثاني: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري – بوسعادة – 192	36
- الفرع الأول: وكالة القرض الشعبي الجزائري – بوسعادة – 192 وهيكلها التنظيمي	36
- الفرع الثاني: دور وكالة القرض الشعبي الجزائري – بوسعادة –192	39
المبحث الثاني: دراسة قرض استثماري على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة	40
❖ المطلب الأول : مفاهيم حول قروض الاستثمار ومخاطرها.....	40
- الفرع الأول: مخاطر قروض الاستثمار وضماناتها	40
- الفرع الثاني: الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري	40
- الفرع الثالث: المخاطر التي يتعرض لها بنك القرض الشعبي الجزائري	41
❖ المطلب الثاني : إجراءات منح قرض إستثماري من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة	41
- الفرع الأول: تقديم المشروع	41

– الفرع الثاني: مكونات ملف القرض الإستثماري	42
– الفرع الثالث: معطيات المشروع المالية والمحاسبية	43
خلاصة الفصل	49
❖ الخاتمة	50
❖ قائمة الملاحق	53
❖ قائمة المراجع	71

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
رقم (01)	هيكل الاستثمار	44
رقم (02)	جدول اهتلاك القرض	45
رقم (03)	الميزانية الإفتتاحية	45
رقم(04)	الميزانية التقديرية لخمس سنوات التالية	45
رقم(05)	يوضح حساب رأس المال العامل وإحياج رأس المال العامل والخزينة	47
رقم(06)	النسب المالية	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	مصادر التمويل وأنواعها	12
(02)	مخطط النظام المصرفي الجزائري	34
(03)	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	36
(04)	الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ببوسعادة	38

المقدمة

المقدمة:

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الإقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الإقتصادي، وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الإستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل تكاليف، وكذلك دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر عدم التسديد .

ويتم تمويل المشاريع الإستثمارية بطريقتين: إما بالتمويل الذاتي أي تقوم بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى .

ويمثل الجهاز المصرفي شريان الحياة المصرفية في مختلف الدول، لمساهمته في التنمية الإقتصادية عن طريق تمويل مختلف المشاريع الإستثمارية الهادفة إلى تحقيق قفزة نوعية في الإقتصاد الوطني .

ومن أجل تحقيق هذه القفزة يقوم البنك بوضع سياسة إقراضية وفقا لإجراءات ومعايير محكمة، وكذلك قيامه بالدراسة لملف القرض لتفادي أي خطر متوقع .

الإشكالية :

وإنطلاقا مما سبق تظهر لنا إشكالية بحثنا وهي على التالي :

ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية ؟

وللتعمق أكثر في دراسة الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ماهو مفهوم البنوك التجارية، وماهي أهدافها ووظائفها ؟
- ✓ ما المقصود بالمشاريع الإستثمارية وكيف تتم دراسة وتقييم المشاريع ؟
- ✓ ما المقصود بالتمويل وماهي مصادره ومخاطره ؟
- ✓ مامدى قدرة البنك محل الدراسة على توفير الموارد المالية الملائمة لإحتياجات المشاريع الإستثمارية؟

فرضيات الدراسة :

ومن أجل الإجابة عن التساؤلات قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات :

1) تلعب البنوك دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الإقتصادية .
2) إن تقييم المشاريع الإستثمارية يتوقف على الإختيار العقلاني المبني أساسا على الدراسة المالية والفنية والإقتصادية الدقيقة لعناصر المشروع .
3) يساهم التطور التكنولوجي في تفعيل تمويل المشاريع الإستثمارية .

4) حدود التمويل التي توفرها البنوك غير كافية لتلبية إحتياجات المشاريع الإستثمارية .

إن مبررات إختيارنا لهذا الموضوع تكمن في :

- التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الإستثمارية في تحقيق التنمية الإقتصادية .
- الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها والتي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع .
- صعوبة حصول المشاريع الإستثمارية على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة .

أهداف البحث :

إن الأهداف التي نتطلع الوصول إليها من خلال هذا البحث هي :

- ✓ إعطاء نظرة شاملة على مختلف البنوك والتقنيات التي تستعملها؛
- ✓ توضيح عملية التمويل التي تهدف إلى تحريك المؤسسات الإقتصادية وكذا تشغيلها؛
- ✓ قياس وتقويم وإدارة إحتمال وقوع المخاطر وعلاقتها بما يتحقق من عائدات ؛
- ✓ كسب الخبرة في الميدان العلمي من خلال الدراسة بمثل هذه المواضيع والمراجع .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على البنوك وكيفية تمويلها للمؤسسات، وبالتالي تحريك وتفعيل الدورة الإقتصادية، بالإضافة إلى معرفة الكيفية التي يتحصل عليها طالب القرض على القرض وكيفية التقليل من المخاطر التي يتعرض لها.

أسباب إختيار الموضوع :

- ✓ **سبب شخصي :**

- يدخل الموضوع ضمن تخصص الدراسة .
- الميول الشخصي للموضوع وأملنا في العمل في ميدان البنوك .
- معرفة الإجراءات والتقنيات التي تتخذها البنوك في تمويل المؤسسات .

- ✓ **سبب موضوعي :**

توضيح أعمال البنوك وذلك للوصول إلى التقنيات والشروط التي يتخذها هذا الأخير في تمويل المؤسسات الإقتصادية .

المنهج المتبع :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري وإستعمال المنهج التحليلي لدراسة الحالة في الفصل التطبيقي، والإعتماد في جمع البيانات والمعلومات والكتب والمراجع المختلفة وكذلك الوثائق المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري .

صعوبات الدراسة :

صادفت مجموعة من الصعوبات وهي نقص المعلومات خاصة في الجزء التطبيقي، وكذلك صعوبة ترجمة الوثائق المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري .

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل لدراسة الحالة، فيما يتعلق بالفصل النظري فقد حاولنا إعطاء تقديم عام حول البنوك ودورها في تمويل المشاريع الإستثمارية، أما الفصل الثاني حاولت مقابلة ماهو نظري سلفا بالجانب العلمي .

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك ودورها في تمويل المشاريع

تمهيد:

تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها إلى التوسط بين المقترضين والمقرضين وقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي وصدور القوانين المشجعة للإستثمار بوجه عام ولم تعد أهمية البنوك كمؤسسات إقتصادية منحصرة في العمليات الإدخارية وإنما أصبحت لها دور في العمليات الائتمانية والإستثمارية بمختلف أنواعها.

من خلال ماذكر سابقا يمكن أن نتطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول: مفهوم البنوك وعمليات التمويل.**
- ✓ **المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الإستثمارية.**

المبحث الأول: مفهوم البنوك وعمليات التمويل

تؤدي البنوك دورا هاما في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي تخدم بموجبها عمل الاقتصاد بنشاطاته المختلفة والإسهام بتطوير هذه النشاطات وتنويعها، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية البنوك، والقروض البنكية، عموميات حول عملية التمويل.

المطلب الأول: ماهية البنوك

الفرع الأول: نشأة ومفهوم البنوك

أ) نشأة البنوك:

ظهرت البنوك في الفترة الأخيرة من العصور الوسطى حيث قام التجار والمرابين والصاغة في أوروبا خاصة في مدن البندقية وجنوة، بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إسمية، حيث قامت هذه المؤسسات بتحويل الودائع من حساب مودع آخر، حيث كان يقيد التحويل في سجلات المؤسسة ويتم في حضور كل من الدائن والمدين.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة مما سبب في النهاية إفلاس عدد من هذه المصارف.

وقد دفع الأمر بعدة من المفكرين من الربع الأخير من القرن 16 إلى الرغبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، حيث تم تأسيس أول بنك حكومي في البندقية عام 1587 م، وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م، ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا أما البنوك المركزية فقد تأخر ظهورها نسبيا (بنك السويد 1668م، بنك انجلترا1694م، بنك فرنسا 1800م)، نشأت البنوك لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة وهكذا أدت الى نشأة الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية.[1]

ب) تعريف البنك:

كلمة بنك banque-banc أصلها هو الكلمة الإيطالية banco. بانكو وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يصبح المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات comptoir، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[2]، وقد وردت عدة تعاريف للبنك:

[1]- إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي، الحديث، مصر، 2005م، ص 43 - 44

[2] - شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 24.

✓ فمن الوجهة الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتن من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعةالثانية هي مجموعة العملاء التي تحتاج إلى الأموال لأغراض أهمها الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

✓ أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو أجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته مايحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وذلك وفق ما يقرره البنك المركزي.[1]

بصفة عامة:

يمكن تعريف البنك على أنه المنشأة التي تصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعنال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق إستثمارها في أوراق مالية محددة [2].

الفرع الثاني: خصائص البنوك

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير كغيرها من المؤسسات المالية التجارية وتتميز بعدة خصائص:

✓ تخص البنوك بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو من مؤسسة لآخرى بإستخدام الشيك، ويقوم البنك بفتح حسابات جارية لعملائه وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، يقوم البنك بأهم وظيفة وهي إدارة عرض النقود في المجتمع ؛

✓ تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعه لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛

✓ ومن خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين (إيداع وإقراض)؛

✓ تتعامل البنوك في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية ولا تدخل في مجالات إستثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع النوك من التدخل في إستثمارات أصول حقيقية ؛

[1]- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، 2007م، ص 07، 08.
[2] - شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

- ✓ وأهم ماتختصبه البنوك هي قدرتها على خلق وتحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك بإقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في ودائع البنوك ؛
- ✓ تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي. [1]

الفرع الثالث: أهداف البنوك

تختلف البنوك بإختلاف طبيعة عملها، ومنه يمكن أن نميز بين أهداف البنك المركزي وأهداف البنوك.

أ) أهداف البنك المركزي:

تتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، كما تتشابه في مسؤولياتها ووظائفها العامة، ويمكن أن نلخص أهم أهداف البنك المركزي في :

- ✓ تحقيق الإستقرار النقدي ؛
- ✓ العمل على تحقيق مستوى من الإستخدام (العمالة) ؛
- ✓ العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.

ب) أهداف البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بثلاث أهداف هامة، تميزها عن غيرها، وتتعلق هذه الأهداف بالربحية والسيولة والأمان.

1)– الربحية:

يتكون من الجانب الأكبر من مصروفات البنك، من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع، وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثر بالتغير في إيرادتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة، ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة كبيرة والعكس صحيح، بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، أي أن البنوك التجارية تسعى إلى تعظيم الربح. [2]

2) – السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثمة ينبغي أن يكون البنك، مستعدة للوفاء بها في أي لحظة، وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن المؤسسات الأخرى، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

[1] - سليمان أبو دياب، **محاضرات في اقتصاديات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 87 - 94

[2] - هندي إبراهيم، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثالثة، ص 10- 11 - 12

3) – الأمان:

يتسم رأس مال البنك بالصغر، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت عن قيم رأس المال فستؤدي إلى إفلاس البنك.

المطلب الثاني: القروض البنكية

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية ومعايير منحها

تحتل القروض أهمية كبيرة على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات أصبح من الضروري أن يولي المسؤولون عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها.

أ) مفهوم القروض البنكية:

كلمة قرض **Crédit** أصلها من كلمة لاتينية **Créditum** مشتقة من فعل لاتيني **Crédere** والذي يعني (Croire – يعتقد)، والقرض بلغة الاقتصاد يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج والإستهلاك [1].

ويمكن القول أن القروض هي نتاج الثقة بين الأفراد والبنك، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو دائن **"البنك"** يمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمان أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة،وذلك بعد فترة محددة[2].

وعليه فإن القرض هو مبلغ مالي، أو شيء معين يقدم إلى شخص ما، مقابل إعادة هذا المبلغ أو قيمة الشيء المقدم على دفعات محددة، وتشمل إعادة القيمة كاملة، أو إضافة مبلغ زائد إليها، يطلق عليه إسم الفائدة المالية [3]

ب) معايير منح القروض البنكية:

تستند البنوك إلى عدة معايير عند تقرير منح القروض ويعتمد إتخاذها هذا القرار على دراسات حول العميل وتنبؤ بالمستقبل وهي كالتالي:

1– شخصية العميل: تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة عدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة والأخلاق، هذه السمات إذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية إتجاه إلتزماته وديونه.

2– طاقة العميل: سداد القرض في مبيعات الإستحقاق يتوقف على مقدرة العميل في شؤونه بكفاءة وبما يعود عليه بالنفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته في المحافظة على رأس المال.

---

[1] - شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 90

[2] - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1998، ص ص 172-173.

[3] - عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص ص 25 - 26

3- الظروف الاقتصادية للعميل: تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد إلتزماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة، فقد تتوفر الصفات الأربعة السابقة في طالب القرض، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان [1].

4- الضمانات: الضمانات الشخصية والعينية.

الفرع الثاني: مصادر وأنواع القروض البنكية

أ) **مصادر القروض البنكية:** تتمثل مصادر القروض فيما يلي:

1) – الإيداعات البنكية: منذ ظهور البنوك الخاصة بالإيداع ظهرت الإيداعات البنكية التي تمول النشاطات الجارية المصرفية بحيث تشكل وسائل نقدية.

2) – الورقة المصرفية: هي وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ثم تسدد في أجل الاستحقاق.

3) – الحساب البنكي: أن العلاقة بين البنك والزبون تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات ولها قسمين أحدهما للمدفوعات والآخر للمسحوبات ويسمى الحساب، بعد كل عملية تقارب، بين الجانب الدائن وجانب المدين [2].

4) – السوق النقدية: تهدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض وتتم بتقديم الزبون طلب يحدد مقدار القرض ليتلقى بعدها إشعار بالقبول أو عدم القبول لطلبه [3].

5) – سوق المال: ويغطي الاحتياجات التمويلية متوسطة الأجل، وذلك عن طريق إصدار الأوراق المالية المختلفة كالسندات والأذون وعقود القروض، وتزاول العمل في هذا السوق أساسا البنوك المتخصصة وبنوك الأعمال والإستثمار، ومنشآت التأمين والإدخار، ولا يعني ماتقدم الفصل بين المؤسسات العامة في كل من السوقين، بدليل أن البنوك التجارية أصبحت تزاول عمليات داخل السوق، في حين تقدم بنوك الأعمال والإستثمار تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل [4].

وهناك مصادر أخرى للبنك نذكر منها:

1) – موارد البنك: وهناك ثلاثة أصناف من الموارد هي:

- ✓ النقود التي خلقتها والتي تغذي ودائعها ؛
- ✓ الإدخار السائل أو قصير المدى الذي تجمعه البنوك ؛

[1]- عبد الغفار الحنفي، عبدالسلام أبوقحف، **إدارة البنوك**، دار المعرفة، طبعة1، الإسكندرية، 2002، ص ص 165-166
[2]- عبد المطلب عبد المجيد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**،الدار الجامعية للطبع، طبعة الأولى، مصر، 1997، ص 103
[3]- -أحمد صالح عطية، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2002، ص 160
[4]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998،ص 77

✓ الموارد المقرضة للمدى الطويل ورأس مالها الخاص.

2) – **موارد الشركات المالية**: تأتي من أسواق رأس المال

3) – **موارد المؤسسات المتخصصة**: تأتي من أسواق رأس المال

4) – **الموارد المالية للخزينة العامة**: تجمع الخزينة العامة الموارد من كل نوع سيولة[1].

ب) أنواع القروض البنكية:

نجد في أي بنك أنواع من القروض حيث تنقسم إلى ثلاثة قروض:

1) – **قروض الاستثمار**:

قروض الإستثمار هي قروض موجهة لتمويل الأصول الثابتة التي تمثل أداة عمل المؤسسة، حيث تساهم هذه القروض في تمويل الحيازة على المعدات، وفي رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح هذه القروض لإنجاز مشاريع جديدة أو لتوسيعها عن طريق تجديد المعدات، فالحيازة لهذه القروض تكون لإستعمالاتها لمدة طويلة حيث يتم تحقيق خلال هذه المدة رقم الأعمال وأرباح والتي يتم تخصيص جزء منها لتسديد القرض [2].

2) – قروض الاستغلال:

إن قروض الإستغلال تهدف لتغطية الإحتياجات الناجمة من عمليات الإستغلال أو لتغطية النقص الظرفي أو المؤقت في رأس المال العامل، وهذا النوع من القروض لا تتعدى مدتها سنتين على الأكثر[3].

3) – القروض بالالتزام:

هي قروض بالتوقيع وهي تعهدات يقدمها البنك التجاري لزبائنه ضمانا لمديونيتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات، ضمان إحتياطي أو قبول، عندما تكون غير قادرة على الدفع، ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين على أن يتحمل المدين تكلفة القرض[4].

- يمكن تصنيف القروض حسب آجالها إلى أنواع:

✓ قروض قصيرة الأجل ؛

✓ قروض متوسطة الأجل ؛

✓ قروض طويلة الأجل.

---

[1]- موسوعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير متوفرة على الموقع: http://iqtissad.blogspot.com/، في 22 مارس 2021.
[2]- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 116.
[3]- مروان عضوان، **الأسواق النقدية والمالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 54
[4]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 147

1) **قروض قصيرة الأجل:**

وهي تلك النوعية من القروض التي يطالب البنك بها من العميل بتسديدها في مدة زمنية لا تتجاوز سنة.

2) **قروض متوسطة الأجل:**

توجه لتمويل الإستثمارات التي لا تتجاوز مدتها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات وتجهيزات الإنتاج... ولأنها أكثر تعرضا لإحتمالات عدم التسديد نتيجة للتغير على مستوى المركز المالي للمستثمر أو المقترض وهنا نميز نوعين:

✓ **قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة:**

وهنا يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم أوراقه المالية لدى البنوك الأخرى أو لدى البنك المركزي الذي يسمح له بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال الاستحقاق.

✓ **قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة:**

يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو بنك تجاري، ويكون مجبرا على إنتظار سداد المقترض لهذا القرض، وهنا تظهر أزمة السيولة لذلك يجب على البنك أن يحسن دراسة القرض وبرمجتها زمنيا لتجنب عجز خزينته.

3) **قروض طويلة الأجل**

هي قروض تفوق في الغالب سبع سنوات، وتمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي تمويل المشاريع الكبيرة مثل الحصول على عقارات، ونظرا لضخامة مبلغها وطول مدتها، فتقوم بها مؤسسات متخصصة لإعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر إدخارية طويلة لا تقوى عليها عادة البنوك التجارية.

المطلب الثالث: عموميات حول عمليات التمويل

الفرع الأول: مفهوم التمويل وأشكاله

أ) **تعريف التمويل:**

تعددت التعاريف ووجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف موحد للتمويل، حيث عرفه حسين على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع خاص وعام [1].

[1]- حسين الهوندي، **مؤسسات نقدية**، دار النشر، بيروت، 1980، ص 38.

أما محمد عثمان عرفه على أنه كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على المبالغ النقدية وإستثمارها في عمليات مختلفة، تساعده على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا، في ضوء النقدية المتاحة حاليا للإستثمار والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطة به وإتجاهات السوق المالي [1].

كما يمكن تعريف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن إستخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات [2]

ومن التعاريف السابقة فإن التمويل هو إمداد البنوك والمؤسسات المالية للمتعاملين الاقتصاديين والموارد المالية اللازمة عند الحاجة إليها، كما يتكون التمويل من مجموعة الأسس العملية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن الإستخدام من جانب المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين.

ب) أشكال التمويل:

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من عدة جوانب أهمها المدة التي تستغرقها مصدر الحصول عليه والغرض الذي يستخدم من أجله.

1) أشكال التمويل من حيث المدة: بموجب هذا المعيار تنقسم أشكال التمويل إلى:

أولا تمويل قصير الأجل: يقصد بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية، أي تغطية الإحتياجات المالية الموسمية وقصيرة الأجل، الخاصة بتنفيذ الأنشطة الجارية للمشروعات، وتكون فترة التمويل أقل من سنة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال، شراء المدخلات أو المواد الأولية اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية [3].

ثانيا تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل متوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة، أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته بين سنة وخمس سنوات [4].

ثالثا تمويل طويل الأجل: وينشأ من الطلب على الأموال لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل، وتوجه إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها الخمس سنوات [5].

---

[1]- محمد إسماعيل عثمان حميد، **إدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1988، القاهرة، ص 09.

[2]- يونس رمثاء، حظيرة فخار، **إختيار مصادر التمويل ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التجارة الدولية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2001، ص 03.

[3]- دريد كامل الشبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 121.

[4]- خون رابح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص 98.

[5]- نفس المرجع، ص 98.

2) أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:

وينقسم التمويل تبعا لمصدره إلى:

أولا التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مقدار مايخصص من الفائض الذي يحققه المشروع من جراء نشاطه الإنتاجي لتمويل مايضيفه إلى طاقته الإنتاجية، والذي يبقى تحت تصرفه بصفة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيضه لتكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى [1].

ثانيا التمويل الخارجي: ويتمثل في لجوء المشروع إلى مدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة إلتزمات مالية (قروض، سندات) لمواجهة إحتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصدر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة[2].

3) أشكال التمويل من حيث الغرض من استخدامه:

وينتج عن هذا الصنيف مايلي[3]:

أولا تمويل الاستغلال: ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الإستغلال، وهذا المعنى بتصرف تمويل الإستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد المواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الإستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك.

ثانيا تمويل الإستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع، كإقتناء الآلات والتجهيزات للمشروع، ومن وجهة نظر المخطط الجزائري، الإستثمار هو حصيلة ثلاث نشاطات أساسية هي:

- ✓ إقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة ؛
- ✓ تحديد التجهيز الموجود المتعلق بإستبدال السلعة معمرة بسلعة أخرى للمحافظة على طاقات الإنتاج؛
- ✓ نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للعتاد الموجود.

الفرع الثاني: مصادر التمويل البنكي

ونقصد بمصادر التمويل طرق إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة من أجل تغطية الإحتياجات التمويلية وإختيار مصادر التمويل يعني إتخاذ القرار بإتباع الأساليب والصيغ التمويلية الملائمة لتلبية إحتياجات

[1]- صبحي تدريس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص 107.
[2]- خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[3]- نفس المرجع، ص 99

المؤسسة في الوقت المناسب والعمليات المطلوبة. وتصنف مصادر التمويل إلى صنفين أساسيين وذلك بإختلاف معيار التصنيف من صنف لآخر.

- ✓ **من حيث الزمن:** مصادر قصيرة الأجل، مصادر طويلة الأجل.
- ✓ **من حيث المصدر:** مصادر داخلية، مصادر خارجية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطبيقات ليست منفصلة بل مترابطة ومتداخلة فيما بينها، ولتبسيط مصادر التمويل وأنواعها نلخصها في شكل التالي وذلك تبعا لتقسيماتها الأساسي

الشكل رقم (01): مصادر التمويل وأنواعها

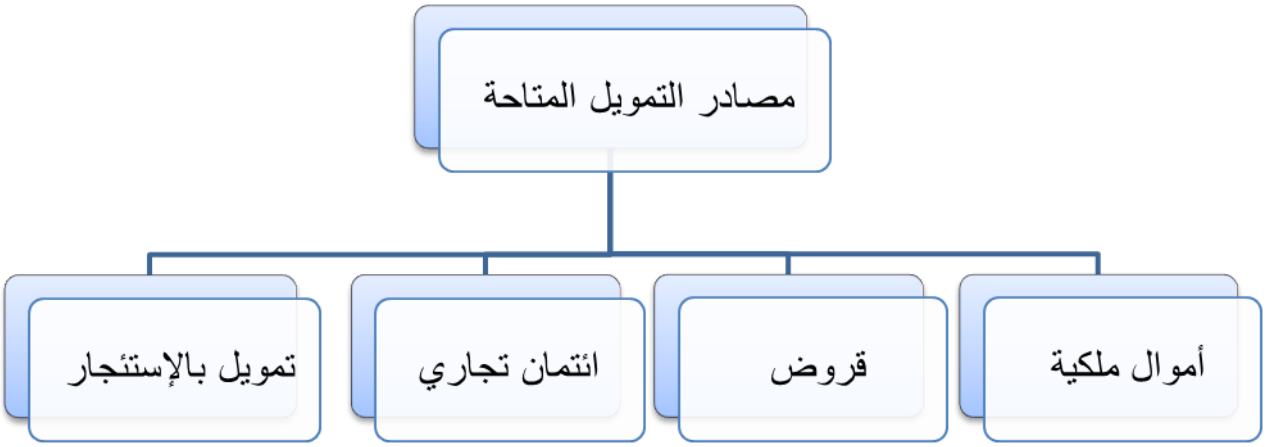

المصدر: سمير عبدالعزيز، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، مكتبة الإشعاع للنشر، 1998، ص 168

1) مصادر التمويل الداخلي:

يعتمد هذا النوع من التمويل على موارد المؤسسة حيث أنه يخص المؤسسات قديمة النشأة والتي لها موارد يمكن جلبها عن طريق أرباحها وممتلكاتها ويعرف أنه الثروة الذاتية للمؤسسة حيث تعمل على تحقيق فائض في الأموال التي تحتاجها لتمويل نشاطها وهذا لا يتحقق إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة المالية التي يجب أن تكون إيجابية مضافا إليها عنصرين هما:

- الإهتلاك
- مؤونات ذات الطابع الإحتياطي

نستنتج أن التمويل الذاتي هو وسيلة تمويلية هامة تستعملها المؤسسة لتمويل نشاطها الإستغلالي دون الالتجاء إلى أطراف أخرى.

2) مصادر التمويل الخارجي: يعرف التمويل الخارجي كما يلي:

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادرها خارجية ويتوقف حجم التمويل الداخلي وإحتياجات المؤسسة المالية، أي أنه مكمل لتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية [1].

عندما تمر المؤسسة بأزمة مالية أو عندما لا يمكن لها تمويل مشروعاتها وبالتالي تحقيق الفوائد يصبح صعبا، تلجأ المؤسسة إلى الإقتراض من الأطراف الأخرى أي خارجية كالمؤسسات المالية والبنوك.

وتنقسم الصادر الخارجية إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل وطويلة الأجل:

أولا: تمويل قصير الأجل: هي تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة.

ثانيا: تمويل طويل الأجل: يعتبر الجزء المكمل للهيكل المالي والتي تتمثل مكونات هيكل رأسمال.

الفرع الثالث: مخاطر التمويل

إن إعتقد أن المستثمر أن أمامه ولو فرصة صغيرة في أنه قد يحصل في الأجل الطويل على عائد أقل من ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه وراء الإستثمار عديم المخاطر فإنه لايستثمر أمواله إذ لم يفوق عائدا أعلى في حالة نجاح الإستثمار، مع أنه بالطبع سوف لايتوقع بالضرورة أن يكون هذا العائد الأعلى متاحا في الحال، وأن قبول الخطر بدرجة كبيرة أو صغيرة أمر أمر واجب أن العائد أو غلة الإستثمار تعتمد بطريقة أو بأخرى على النتائج الطبيعية لمزاولة العمل والتي تحصل عليها بعد فترة مؤجلة، ويمكن أن نقسم الأخطار التي تهدد العوائد المتوقعة بالخسائر الكلية أو الجزئية إلى ثلاث أنواع وهي المخاطر المادية، المخاطر الفنية، المخاطر الاقتصادية.

1) المخاطر المادية: وهي المخاطر التي فيها قد تخرب أو تتلف بعض السلع المادية، التي هي إنتاج العمل الذي مولناه، وذلك مثل المخزون من الطعام الذي قد يفسد أو يؤكل بواسطة بعض الحشرات أو الحيوانات، وإلى شتى أنواع المخاطر.

2) المخاطر المادية: وهي تلك التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج أو مهارة مساعديه قد تتناسب مع طموح خططه، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة في تصرفه فإنه قد يفشل في عمل الشيء المرغوب فيه أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك في سبيل ذلك موارد أو أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة [2].

[1]- عبدالغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص 04.

[2] - قاسي وبيش، **تمويل المشروعات**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976،ص 35-36.

3) المخاطر الاقتصادية: وهي أعظمها وتكون على أرجح أو لها قابلة للقياس الكمي وهي المخاطر التي تبقى حتى إذا أوجدت الموارد الطبيعية معاناة من أي تلف غير متوقع، وحتى إذا وجد أنه من ممكن أن تشيد هذه الموارد الطبيعية بالموارد المقررة سابقا وهي على نوعين رئيسيين:

أ) مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج: المخطط له وذلك إلى درجة أنها تتكلف في صنع المنتج أكثر مما قدر له أو حتى لا يمكن إنتاجه على الإطلاق.

ب) خطر التدهور في رقم الطلب على المنتج بمجرد إنتاجه: هناك أسباب كثيرة محتملة تفسر لنا إنخفاض المبيعات من المنتج عن التوقعات، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- ✓ إختلاف الرغبات وذوق المستهلكين ؛
- ✓ النقص أو العجز في السلع المكملة التي يرتبط توظفها مع السلع الإستهلاكية ؛
- ✓ المنافسة الزائدة وهي الأكثر أهمية والتي تكون من جانب بعض المؤسسات المتشابهة وذلك كنتيجة للتطوير لبعض الموارد الطبيعية الجديدة أو طريقة الإنتاج [1].

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 37-39.

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

تعتبر المشاريع الإستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي وأساس النمو الاقتصادي، لهذا فالبنك يتوجب عليه القيام بدراسات واسعة لتلك المتغيرات قصد التقليل من المخاطر وتعظيم أرباح البنك، ونجاح هذه المشاريع الإستثمارية يتطلب دراسة العوامل المؤثرة فيه، وهذه العوامل متمثلة في المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على مردودية هذا الاستثمار.

المطلب الأول: أساسيات حول الاستثمار

الفرع الأول: مفهوم وأنواع الاستثمار

أ) مفهوم الاستثمار:

يستمد مفهوم الإستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن أهمها الدخل، الإستهلاك، الإدخار والإقراض، ولقد تعددت المفاهيم حول الإستثمار وإختلفت حسب الزاوية المنظورة إليها ونلاحظ ذلك فيما يلي:

1) مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

هو التضحية أو الإستغناء عن إستهلاك عاجل أكيد من أجل الحصول على إستهلاك آجل أوفر غير مؤكد، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية.

2) مفهوم الاستثمار من الناحية المحاسبية:

يقترن مفهوم الإستثمار هنا بالقيم الثابتة أي تضم كل السلع ووالقيم المادية والمعنوية التي تمت حيازتها أو إنشاؤها من قبل المؤسسة والتي تتعلق بدورات مالية [1].

3) مفهوم الاستثمار من الناحية المالية:

يعتبر الإستثمار توظيف الأموال في فترات زمنية يؤدي من خلاله إلى التقليل من المصاريف على المدى الطويل.

ب) أنواع الاستثمار: [2]

تعددت أنواع الإستثمارات وذلك بإختلاف النظرة إليها وأهم الأنواع المتوفرة تخص: الإستثمارات الحقيقية والمالية، الإستثمار الفردي والمؤسس، الإستثمار الخاص والعام والاستثمارات المحلية والأجنبية.

1) الاستثمارات الحقيقية المالية:

[1]- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2006، ص 241.
[2]- دريد كامل آل الشيب، **الإستثمار وتحليل الإستثمار**، دار البازوري للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 50-51.

أ) الاستثمارات الحقيقية أو الإنتاجية:

هي مجموع الإستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح، أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية. بالإستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الإرتكازية، وهذا النوع من الإستثمارات تؤدي إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي والإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني.

ب) الاستثمارات المالية:

هي مجموع الإستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للإستثمار في السوق المالي، وتتمثل في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى بهدف إنشائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي، والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الإستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفعاليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة مالية ومن خصائصها الإتساع والعمق.

2) الإستثمار الشخصي أو الفردي والاستثمار المؤسسي:

أ) الاستثمار الشخصي أو الفردي:

هو مايقوم به شخص واحد حيث يمكنه أن يستخدم مايحتاج له من موارد وأموال في القيام بالاستثمارات.

ب) الاستثمار المؤسسي:

تقوم به المؤسسة الشرعية أو هيئة ولكن لايختلف عما يمكن أن يقوم به شخص طبيعي، فالمؤسسة تقوم بعمل إستثمارات مادية وكذلك استثمارات مالية.

3) الاستثمار الخاص والعام:

أ) الاستثمار الخاص:

يكون الإستثمار من طرف شخص أو مجموعة من الأشخاص نحن أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة ويكون هدفه تحقيق الربح.

ب) الاستثمار العام:

تقوم به الشركات التابعة للدول الحكومية أو مايطلق عليها بالقطاع الحكومي وتكون أهدافه إجتماعية.

4) الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية:

أ) الإستثمارات المحلية أو الداخلية:

هي تلك الإستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلي في البلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة الإستثمارات والأدوات المختارة تكون هذه الإستثمارات بعدة أشكال وكما يلي:

أ) **1) الإستثمار في تكوين رأس المال الثابت:** ويمكن تقسيمه إلى ثلاث أنواع:

- ✓ الإستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي؛
- ✓ الإستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي ؛
- ✓ الإستثمار في رأس المال الثابت الذي لايساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية.

أ) **2) الإستثمار في تكوين المخزون السلعي:** وهذا النوع لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، بل يؤدي إلى تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج والبيع للشركات الصناعية الخدمية.

أ) **3) الاستثمار في غائض التصدير:** هو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي.

أ) **4) الاستثمار في الأوراق المالية:** وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق.

ب) الاستثمارات الأجنبية أو الخارجية:

الإستثمار الخارجي هو إستخدام الأموال الفائضة في الأدوات الإستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي الإستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة هذه الإستثمارات فردية أو جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الثاني: أهمية وخصائص الاستثمار

أ) أهمية الاستثمار:

للإستثمارات أهمية بالغة تعود على المؤسسة كخلية إنتاج وعلى المجتمع بصفة عامة ونميز أهمية الإستثمار حسب القطاعات كما يلي:

1) أهمية الاستثمار اقتصاديا:

من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار ذا أهمية وبالغة في تحريك دواليب أي إقتصاد ما، وهذا رغم المخاطر التي يتضمنها أي إستثمار أيا كانت طبيعته، فالإستثمار، يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمؤسسة وكذا المستثمرين الخواص، وهذا مايسمح للمؤسسة بتوسيع طاقتها الإنتاجية أو إعادة إستثمار هذه العائدات في استثمارات جديدة.

2) أهمية الاستثمار محاسبيا وماليا:

- ✓ الحصول على أملاك وقيم دائمة وملموسة وغير ملموسة، منقولة وغير منقولة ؛
- ✓ الحصول على عوائد أحسن في المستقبل، والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة [1].

ب) خصائص الاستثمار:

إن الإستثمارات وعلى إختلاف أنواعها يمكن أن تتميز بالخصائص التالية:

1) إيرادات المشروع الاستثماري:

الإيراد الصافي يعتبر التدفق النقدي محذوفا منه النفقات الناتجة عن عملية إستثمارية معينة.

إن التنبؤ بإيرادات المشروع الإستثماري ترتكز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ أو تقدير حجم المبيعات المتوقعة، وكذا التعرف على تفضيلات المستهلكين، وأفضل شبكة التوزيع، وأقلها تكلفة، وبالتالي تتحصل على سلامة القرار الإستثماري المتضمن رفض أو قبول المشروع.

2) نفقات الاستثمار:

يمكن حصر تكاليف الاستثمار في مجموعتين:

- ✓ **تكاليف ابتدائية:** وهي تلك النفقات اللازمة لإقامة مشروع ما، أي هي تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى إنجازه وإجراء تشغيله.

[1]- زياد رمضان، **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2005 ص 37.

- ✓ **تكاليف تشغيل المشروع:** هي عبارة عن الإنفاقات اللازمة لتشغيله والإستفادة من الطاقة التي جناها، والعناصر التي يجب مراعاتها عند تحديد كل تكلفة والتي تكمن في المواد اللازمة، للتشغيل الأجور ومصاريف أخرى وأحيانا مصاريف تكوين العمال.

3) مدة حياة الاستثمار:

المقصود بمدة الحياة الإستثمارات، هي ذلك الفترة التي تحقق فيها منفعة أو إيراد صافي من الإستثمارات، فمفهوم المدة يدفعنا إلى التفرقة بين العمر الفيزيائي والعمر الإنتاجي للاستثمار.

4) القيمة الباقية:

بعد نهاية الإستعمال العادي أو الإستغلال فإن الإستثمار قيمة تجارية باقية ففي مدة الحياة الطويلة يصعب توقع تلك القيمة. ويمكن القول أن القيمة الباقية هي القيمة التي يباع بها الإستثمار في نهاية إستغلاله[1].

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار

للاستثمار عدة أهداف تدفع المستثمرين القيام بتوظيف أموالهم وإستثمارها فيمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يلي:[2]

- ✓ إن الهدف العام للإستثمار هو تحقيق العائد أو الربح فهما يكن نوع الإستثمار فمن الصعب أن نجد المستثمر يوظف أمواله دون أن يكون هدف تحقيق العائدأو الربح ؛
- ✓ تكوبن الثروة وتنميتها ويقوم هذا الهدف عندما يصغي المستثمر بالإستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها ؛
- ✓ المحافظة على قيمة الموجودات، يسعى المستثمرين إلى توسيع مجالات إستثمارتهم حتى لاتنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم إرتفاع الأسعار وتقلبها، وذلك لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع.

المطلب الثاني: ماهية المشاريع الاستثمارية

الفرع الأول: مفهوم المشاريع الاستثمارية

[1]- زياد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 39.
[2]- دريد كامل آل الشيب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

يمكن تعريف المشروع على أنه تصور، أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لكي تستخدم في إيجاد طاقة إنتاجية جديدة، أو لزيادة طاقة إنتاجية قائمة، أو لإحلال طاقة إنتاجية حالية، وذلك بغرض تحقيق منفعة مستقبلية من تشغيل المشروع، لتقديم منتوج معين أو خدمة معينة [1].

كما يعرف على أنه: مجموعة من المساهمات المثلى، ذات الطابع الإستثماري والقائمة على أساس تخطيط قطاع إجمالي ومترابط، الذي يمكننا من إستغلال الموارد البشرية والمادية التي بدورها تؤدي إلى تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي بصفة محددة، كما يجب أن يتحدد عناصر المشروع بدقة وذلك من حيث طبيعة ومكان وزمان القيام [2].

بصفة عامة: المشروع هو اقتراح خاص بإستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع أو الخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية وخصائصها

أ) أنواع المشاريع الاستثمارية:

تختلف المشاريع الإستثمارية، بإختلاف درجة الإرتباط الموجودة بين مختلف المشاريع، ويمكن ذكر بعض أنواع المشاريع الإستثمارية كالتالي[3]:

1) **المشاريع المستقلة:** بحيث أنه إذا تم إختيار مشروع على الآخر، فإن هذا الإختيار لايؤثر على قرار أو قبول أو رفض الآخر.
2) **المشاريع المتلازمة:** ويقصد بها تلك المشاريع، التي تكون المؤسسة فيها أمام إختيارين، إما أن ترفض المشروعين معا أو تقبلهما معا أي قبول الأول يستلزم قبول الثاني.
3) **المشاريع المكملة:** وهي تلك المشاريع التي في حالة قبول أحدهما، فإنه يؤدي مباشرة إلى زيادة التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الثاني، أو نقائصها أو زيادة تكلفتها.
4) **المشاريع المتنافية:** ويقصد بها تلك المشاريع، التي إذا كان قبول أحدهما يستلزم رفض أو التضحية بالآخر، وهذا لعدم توفير الأموال اللازمة لتمويلهما معا بسبب الاستحالة التقنية.
5) **المشاريع المعنوية:** وهي المشاريع التي إذا تم قبول أو رفض أحدهما فإن هذا يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع الثاني أو نقصان إيراداته.

ب) خصائص المشروع الاستثماري:

[1]- مصطفى محمود أبو بكر، **دليل إعداد درسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الإستثمار**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 36.

[2]- فهمي خلال أحمد، **دراسات في إقتصاديات المشروعات الجديدة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 35.

[3]-فركوس محمد، **الموازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 168.

تتمثل أهم الخصائص فيما يلي:

- ✓ لا يعد إنشاء المشروع أو تطبيق فكرة المشروع هدفا في حد ذاته، وإنما يعد ذلك وسيلة تستهدف تحقيق مجموعة مترابطة من المنافع والغايات ترتبط بأهداف ومصالح الأطراف المعنية بالمشروع ؛
- ✓ يتطلب إستمرار ونمو وإستقرار المشروع ممارسة العملية الإدارية بصورة فعالة لكل من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة؛
- ✓ يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية ؛
- ✓ يتوقف نجاح المشروع بدرجة كبيرة في ممارسة أعماله وفي تحقيق أهدافه على مراعاته لمدخل النظم ؛
- ✓ تتأثر فعالية ممارسات وأداء المشروع بدرجة كبيرة بكل من الإعتبارات والخصائص الداخلية للمشروع وكذلك بالمتغيرات والإتجاهات الخارجية ؛
- ✓ يعتبر المشروع بمثابة النواة الأساسية لأي مجتمع، أو نظام لتحقيق خطة التنمية سواء على المستوى القومي أو المحلي أو القطاعي وسواء في مجال الإنتاج والخدمات.

الفرع الثالث: اختيار المشاريع الاستثمارية

يواجه المشروع الإستثماري عوائق عديدة تصعب من إتخاذ قرار إختياره، فيمر هذا الأخير بعدة مراحل تحت تأثير ظروف وعوامل ومعايير يجب على المقرر أخذها بعين الإعتبار والإعتماد على أساليب في تحقيق ذلك.

أ) أنواع القرارات الاستثمارية:

القرار الإستثماري الرشيد هو القرار الذي يقوم على إختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري من بين البدائل والمبني على دراسات ومراحل تنتهي بإختيار قابلية هذا البديل التنفيذ القادر على تحقيق الأهداف المسطرة في المشروع.

1) قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

ليتم إتخاذ القرار في هذه الحالة من بين عدة بدائل إستثمارية الممكنة لتحقيق الهدف المنشود فيكون أمام المقرر إختيار أفضل من البدائل أخذا بعين الإعتبار العائد والمنفعة المنتظرة منه في فترة زمنية محددة وبذلك يحصل على ترتيب أولويات الاستثمار كمثال نذكر: أن أمام المستثمر أربعة بدائل وهي كالتالي:

- ✓ البديل (أ): يدر عائد بنسبة20%
- ✓ البديل (ب): يدر عائد بنسبة 05 %

- ✓ البديل (ج): يدر عائد بنسبة 12 %
- ✓ البديل (د): يدر عائد بنسبة 23 %

فيقوم المفرر بترتيب البدائل من أكبر عائد إلى أصغر عائد فيكون البديل فيأخذ قرار بالبدء في تنفيذ البديل (د) ويؤجل البديل (أ) إلى توقيت آخر في المستقبل إذا ناسبه ذلك وإذا رغب في إنجازه أيضا.

2) قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

في هذا النوع من القرارات توجد توجد العديد من الفرص الإستثمارية، وإنما في حالة إختيار المقرر لإحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك يمنعه من إختيار إستثمار آخر من نشاط آخر فهنا نشاط يمنع تبادليا نشاط آخر، فمثلا حالة إختياره لمشروع صناعي فإنه لايمكنه الدخول في نشاط زراعي أو في حالة إختياره لمشروع في السوق المحلية فلا يمكنه الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت.

3) القرارات الإستثمارية في ظروف التأكيد والمخاطرة وعدم التأكد:

هي ظروف يكون للمستثمر إتخاذ القرارات تحت ظلها، فظروف التأكد تنعدم فيها المخاطرة وتقترب من الصفر يتم عنها إتخاذ قرار الإستثمار بسهولة تامة، إذ يملك المقرر في هذه الحالة معلومات كاملة ودراسة شاملة عن المشروع وخاصة جانب التنبؤات المستقبلية وهذا الوضع قليل الوجود، إذ أن المخاطر تعترض كل مشروع وتتراوح من 1 إلى 100 % وهي ظروف المخاطر التي يتم للإختيار فيها على أساس المشاريع الأبعد من 100%.

صحيح أنها فإن ما تحدث لأنها تحتاج إلى دقة كبيرة في دراسة الجدوى وكفاءة عالية وخبرة كبيرة في تطبيق أساليب الدراسة من أجل تنفيذ مشروع في مثل هذه الظروف.

4) القرارات الإستثمارية التي تعتمد على التحليل الوضعي والتحليل الكمي:

قد تكون القرارات الإستثمارية معتمدة على التحليل الوضعي فقط، وقد تكون قرارات أخرى معتمدة على التحليل الكمي فقط ولكن كلاهما قليل الحدوث فالواقع في عالم اليوم يعتمد على الأخذ بكلا التحليلين الوضعي والكمي لإتخاذ القرارات الإستثمارية [1].

ب) مراحل إتخاذ القرار الإستثماري

[1]- عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 43-45.

إعتمادا على ماسبق من عوامل وظروف تحول دون إتخاذ القرار الإستثماري بالسهولة والإندفاع، يتوجب القيام بدراسات لتفادي النتائج العكسية فينتهج المقرر مراحل تقلل منها منها بإتخاذ القرارات الإستثمارية وهي [1]:

1) **التعريف بالمشكلة واكتشاف طبيعتها:** ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها ويتوجب توفر الدقة في معطياتها.

2) **البحث عن البدائل:** بعد حصر المشكلة يسهل معرفة البدائل المختلفة التي تساعد على التقليل من الانحرافات.

3) **المقارنة بين البدائل:** من أحل تحديد أفضلها من حيث الفعالية والتكلفة، فتخضع الفرصة للتفكير إذ تتحول إلى فكرة جديرة بالبحث والدراسة من خلال تحليل المعلومات المجمعة من المصادر الخارجية والداخلية فيحدث نوع من الإقناع بهذه الفكرة الاستثمارية.

4) **دراسة الجدوى المبدئية للمشروع:** ويطلق عليها اسم مرحلة حسن الأوضاع وإذا خلت من المشاكل والصعوبات ينتقل للمرحلة الموالية.

5) **دراسة الجدوى التفصيلية:** وهي تنقسم إلى دراسة الجدوى البيئية والجدوى القانونية ودراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية ودراسة الجدوى المالية ودراسة الجدوى الاجتماعية.

6) **مرحلة تقييم المشروع الاستثماري:** تخص بعض المتغيرات المؤثرة في إقتصاديات المشروع وهي تحليلات حسابية تقيم كلفة المشروع بصفة عامة.

7) **اختيار البديل:** يتم هنا اختيار البديل الأفضل إعتمادا على الدراسة المخصصة لكل بديل وتلغي البدائل الأخرى.

8) **اتخاذ القرارات الاستثمارية:** هنا يتم رسميا إعلان المشروع الإستثماري المقرر الذي انتهى بصورة إيجابية صافية.

9) **التطبيق وبدء التنفيذ:** وبذلك يبدأ تنفيذ المشروع بتوفير جميع الإمكانيات اللازمة بشريا وماديا وماليا.

10) **الرقابة:** إن عملية القرار لا تنتهي بنقلها إلى الجهة المنفذة بل يجب التأكد من فعالية المشروع عن طريق المتابعة المستمرة حتى يتحقق متخذ القرار من سلامة القرار وقدرة المشروع على تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الثالث: المخاطر والضمانات البنكية وسبل تفعيل الإستثمار

[1]- نفس لمرجع، ص 39-42.

الفرع الأول: المخاطر والضمانات البنكية

أ) المخاطر لبنكية:

لمخاطر البنكية هي المخاطر الناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض (واحتمال تحقق الخسارة تبعا لذلك)، وكل إقراض يتضمن درجة من المخاطر الائتمانية. لماذا ؟ لان الائتمان يتضمن في كل الأحوال تأجيل الدفع و الوعد به في المستقبل[1].

و تتمثل المخاطر البنكية في العناصر التالية: مخاطر السيولة و مخاطر السوق و مخاطر أخرى وسوف نتناولها كما يلي:

1) مخاطر السيولة:

إن خطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل، و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك، للحصول على التدفقات النقدية، بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول، أو الحصول على قروض جديدة، و يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصو ل إلى مصادر جديدة للنقديات، أو بمعنى آخر عندما يجد البنك نفسه غير قادر على الحفاظ على استمرار خط منح القروض إذا حدث سحب جماعي للمودعين.[2]

2) مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق، بأنها المخاطر التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، و أهم مخاطر السوق التي تهم البنك، هي مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف[3].

3) مخاطر التشغيل:

وهي عبارة عن إحتمال الخسارة التي تنشأ عن فشل، أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية، العاملين، الأنظمة، أحداث خارجية وهناك بعض الخسائر التي قد تنشأ عن مخاطر التشغيل:

- ✓ الإختلاسات والرشوة؛
- ✓ سرقة البنك والكوارث الطبيعية؛
- ✓ تجاوز الصلاحيات في التداول بالعملات الأجنبية والأوراق المالية ؛

[1]- شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 113.
[2]- طارق عبدالعال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001، ص 73.
[3]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر، مصر،2005،ص 234-240.

- ✓ خسائر ناشئة عن الحروب وإهمال في تنفيذ المهام (نشاط غير ملائم مصرفيا إستثمارات خاطئة، التحيز).

وهناك مخاطر أخرى وتتمثل في المخاطر القانونية، مخاطر الإلتزام، مخاطر إستراتيجية.

ب) الضمانات البنكية وأنواعها

يعتبر الضمان، وسيلة حماية هامة لتغطية الأخطار السابقة ذكر، ولهذا على البنك أن يفرض وجود ضمان القرض المقدم للمقترض، أي كل شكل إقتراض مصرفي مربوط بضمان للتسديد[1].

ونميز بين نوعين من الضمانات، فهناك ضمانات شخصية وضمانات حقيقية:

1) الضمانات الشخصية:

الضمانة بكفالة فريق ثالث، وهو أن يتعهد شخص يسمى الضامن، لصالح الدائن يتعهد فيه الضامن كتابيا، بسداد الإلتزامات القائمة على المدين، في حالة عدم مقدرة المدين عن سداد ما عليه من ديون [2].

2) الضمانات الحقيقية:

وتتمثل هذه الضمانات في العناصر التالية:

أ) **الضمان بالأوراق المالية:** وهنا يودع المدين في البنك أوراق مالية كضمان للمدين.

ب) **رهن العقارات والأراضي:** وحيث يصنف العقار ضمن أحسن الضمانات المقبولة، لدى البنوك نسبة لما تتمتع به من إستقرار في الأسعار. رغم العملاء لا يحبذون الرهونات الأصولية للعقار، إلا أنها مقبولة لدى البنوك بنظام الرهن الحيازي، الذي يعني إيداع صكوك الملكية لدى البنك.

ت) **ضمان البضائع:** حيث تكون العين الضامنة للقروض، من بضائع يودعها المدين لدى البنك مانح الائتمان، ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها، وأحيانا يسمح البنك أن تضل البضائع في مخازن المدين، ولكن يقوم برهنها رهنا حيازيا، ويعين مندوبا له حارسا عليها[3].

ث) **ضمان ودائع بالعملة الأجنبية وأرصدة دائنة في الحساب الجاري:** رغم أن هذا النوع لا يتضمن مخاطر، بسبب مايتمتع به الضمان من السيولة ولكن لابد من الأخذ بعين الإعتبار، تطبيق أسس الائتمان السليمة، التي تتضمن العناصر الائتمانية المتفق عليها، بين البنك التجاري والبنك المركزي[1].

---

[1]-عبد المعطي رضا الرشيد، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الأردن، ص 76-77.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 76-77.

[3]- إسماعيل أحمد الشناوي، **إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، قسم الاقتصاد للنشر، مصر، 2001،ص 101.

ج) **ضمان كفالة مصرفية:** يعتبر في مقدمة الضمانات النقدية، ونجري الدراسة الائتمانية على العميل الذي يتقدم بهذا النوع من الضمانات لقاء القرض. [2]

الفرع الثاني: وسائل الحد من مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان كما رأينا كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من فروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الإئتمان ومن أبرز هذه الوسائل نجد:

أ) **دراسة عناصر منح الائتمان:**

تقوم عملية دراسة منح الائتمان، على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك، في المواعيد المحددة حسب الإتفاق،ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان. لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد، وهناك خمسة عناصر لمنح الائتمان وهي:

1) **الشخصية:** هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سداد القرض وفوائده، حتى أثناء الأزمات في أوقات الكساد،وهنا مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى إحترامه لتوقيعه وإلتزامه بتعهداته.
2) **المقدرة:** يقصد بالمقدرة هنا مدى مقدرة العميل على إدارة الشركة أو المؤسسة، بكفاءة وفعالية وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته، مؤشرا رئيسيا على مدى توفر هذا العنصر لديه.
3) **رأس المال:** يعني رأس المال كمؤشر من مؤشرات تقييم الجدارة الائتمانية للعميل، بيان مدى إعتماد العميل في تمويل مشروعه على موارده الذاتية، مقارنة بإعتماده على أموال الغير في تمويل نشاطه وعملياته، فكلما إرتفعت نسبة إعتماد العميل على موارده الذاتية في تمويل مشروعه كلما إرتفع مؤشر الجدارة الائتمانية[3].
4) **الضمانات:** تعتبر الضمانات نوع من الحماية أة التأمين للبنك، من مخاطر التوقف عن السداد ولا ينبغي إطلاقا إعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للإطمئنان، فهي ودائع مقيدة لتغطية قرض معين.

---

[1]- عبد المعطي رضا الرشيد، **إدارة الائتمان**، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 79-80.
[3]- شعبان رأفت محمد، **نضم تمويل وضمان ائتمان الصادرات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005،ص 55.

5) **الظروف الاقتصادية:** لاشك أن وجود أجواء إزدهار إقتصادي في قطاع معين، أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى إتخاذ تسليف منفتحة، أو إتباع بعض المرونة في شروط الإقراض إيمانا بأن العمل في أسواق نشطة، تعزز الربحية والملاءة[1].

ب) الاستفسار عن سمعة العميل:

1) **المصادر الداخلية:** تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية، وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدغوعاته وهل كان يتأخر في سداد إلتزاماته.
2) **البنك المركزي والبنوك الأخرى:** إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة أولائك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطى إليه، عن عميل معين في بنك آخر.
3) **المقابلات الشخصية مع طالب القرض:** قد لاتكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض، المعبأ من قبل طالب القرض، لإعطاء صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولوا الائتمان بترتيب مقابلات شخصية مع طالب القرض، لتكتشف مالم يتم ملاحظته، من خلال نموذج طالب القرض، أما إذا كان طالب القرض معروفة جدا فلا داعي لمثل هذا.

الفرع الثالث: سبل تفعيل الاستثمار

إن من أهم سبل تفعيل الإستثمار، من طرف البنوك مايسمى بالتسهيلات الائتمانية، يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

- ✓ التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشمل القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة، والجاري مدين؛
- ✓ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتشمل خطابات الضمان، بطاقات الائتمان والإعتمادات المستندية ؛
- ✓ التأجير التمويلي.

أ) التسهيلات الائتمانية المباشرة:

بينما تعتبر الودائع بكافة أشكالها المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة ثلاثة أشكال أساسية وهي:

[1]- عبد المعطي رضا الرشيد، **إدارة الائتمان**، مرجع سبق ذكره، ص 217-218-219.

1) القروض والسلفيات:

القرض هو أبسط صور الائتمان، وغالبا ما يلجأ إلى طلب القرض العميل غير التاجر، أما العميل التاجر فهو لايستطيع أن يقدر مقدما المبالغ التي يحتاجها لتمويل مشروع يزعم القيام به.

2) الجاري مدين:

الجاري مدين أو كما يسميه البعض الاعتماد البسيط، هو إتفاق بين البنك وعميله على حق العميل في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها وأن يكون حسابه مدينا، بسقف أعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة.

3) الكمبيالات المخصومة:

سند الأمر لأو سند الأذني أو الكمبيالة، ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الإطلاع، أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين.

ب) التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

لا تقتصر عمليات الائتمان المصرفي على التسهيلات الائتمانية المباشرة، فقط بل أنها تمتد لتشمل أشكالا أخرى من التسهيلات غير المباشرة، والتي لاتنطوي على دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر ومن أهم أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

1) خطابات الضمان:

خطاب الضمان أو الكفالة المصرفية هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك، بضمان أحد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ محدد ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد، بمناسبة إلتزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضمانا لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف، تتخذ خطابات الضمان عدة أشكال من أهمها:

- ✓ خطاب الضمان الإبتدائي؛
- ✓ خطاب ضمان حسن الأداء؛
- ✓ خطاب ضمان الصيانة؛
- ✓ خطاب ضمان الدفعة المقدمة.

2) بطاقات الائتمان:

بطاقة الائتمان هي بطاقة من البلاستيك، أو على شكل شريحة إلكترونية تعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان، الذي يريده ضمن شروط محددة.

3) الإعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو تعهد يصدر عن البنك، بناء على طلب من العميل يدفع مبلغ معين مقابل إستلام مستندات شحن البضاعة وفقا للشروط المتفق عليها.

ج) التأجير التمويلي [1]:

هناك العديد من أنظمة التأجير الحديثة، والتي تختلف عن أنظمة التأجير التقليدية حيث أن التأجير التمويلي يعتبر أحد الخدمات التمويلية الحديثة فهو يتضمن قيام البنك أو الشركة الممولة بتمويل شراء الأصل وتأجيره للغير.

خلاصة الفصل:

تعتبر االعمليات الإستثمارية كثروة تملكها الدولة، وذلك لأنها تعمل على دعم إقتصاد البلد وتطويره، إلا أن المشاريع الإستثمارية محفوفة بالمخاطر وهذا لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية، ولذلك يعمل المستثمر على إستعمال العديد من الطرق من أجل تقييم ودراسة مشروعه.

كما تقوم البنوك التجارية بالقيام بالعديد من الدرسات الفنية والقانونية من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الإستثمارية، ويقوم البنك أيضا بإستعمال العديد من الطرق لتفادي مخاطر تمويل المشاريع الإستثمارية كإتخاذ إجراءات لمراقبة مراحل الإقتراض بالإضافة لأخذه ضمانات مقابل منح المستثمر التمويل اللازم.

[1]- عبد المعطي رضا الرشيد، **إدارة الائتمان**، مرجع سبق ذكره ص 131.

الفصل الثاني: دراسة حالة تمويل بنك القرض الشعبي الجزائري لقرض استثماري

تمهيد:

لمعرفة أهمية البنوك التجارية في تقييم وتمويل المشاريع الإستثمارية والتنمية الإقتصادية بصفة عامة، وبإعتبار البنوك التجارية هي المسؤول الأول عن منح القروض لهذا أردنا أن نختم دراستنا المتواضعة بجانب تطبيقي والذي سنحاول فيه التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) عامة والوكالة الجهوية رقم 192 ببوسعادة خاصة.

بالإضافة إلى أن بنك القرض الشعبي الجزائري يعد من أهم البنوك التجارية الجزائرية، ونظرا لدور هذه المؤسسة وأهميتها في الإقتصاد، سنحاول في هذا الفصل الدراسة والتعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)**
- ✓ **المبحث الثاني: دراسة قرض استثماري على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة رقم الوكالة 192**

المبحث الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري أحد البنوك التجارية في الجزائر، ويلعب دورا مهما في تحريك عجلة النمو الإقتصادي من خلال النشاطات التي يقوم بها في الجزائر.

المطلب الأول: بطاقة تعريفية للقرض الشعبي الجزائري (CPA)

في بداية تعريفنا لبنك القرض الشعبي الجزائري يمكننا تقديم بطاقة تعريفية عامة، وهي كالتالي:

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 366-66 بتاريخ 1966/12/26 والمرسوم 67-68 بتاريخ 11 /1967/5، برأسمال يقدر ب 15 مليون دينار جزائري، ويعد ثاني بنك جزائري من حيث النشأة، تأسس على أنقاض القرض الشعبي الجزائري في كل من (وهران، قسنطينة وعنابة) الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، والمؤسسة الفرنسية للقرض وأخير البنك المختلط (الجزائر ومصر).

وبعد قانون استقلالية المؤسسات في 1988 أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية تجارية ذات أسهم، والتي يعود رأسمالها بالكامل للدولة، منذ 1996 أصبحت البنوك التجارية ومن بينها بنك القرض الشعبي الجزائري CPA تحت وصاية وزارة المالية، ويقدر رأسمالها الحالي ب 48 مليار دج.

بنك القرض الشعبي الجزائري CPA متفتح على النشاط الإقتصادي بصفة عامة وخاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME، حيث أصبح يمنح القروض المتوسطة إبتداء من سنة 1971 وتبعا لمبدأ التخصص البنكي، بتكفل بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بالقروض للقطاع الحرفي الفنادق والقطاع السياحي والقطاع الصحي والأدوية، وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهنية [1].

وفيما يلي نتعرف على موقع بنك القرض الشعبي الجزائري CPA في مخطط النظام المصرفي الجزائري.

[1] من الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري عبر الرابط: https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/guide-de-la-banque تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/12، على الساعة 13:40.

الشكل رقم 02: مخطط النظام المصرفي الجزائري

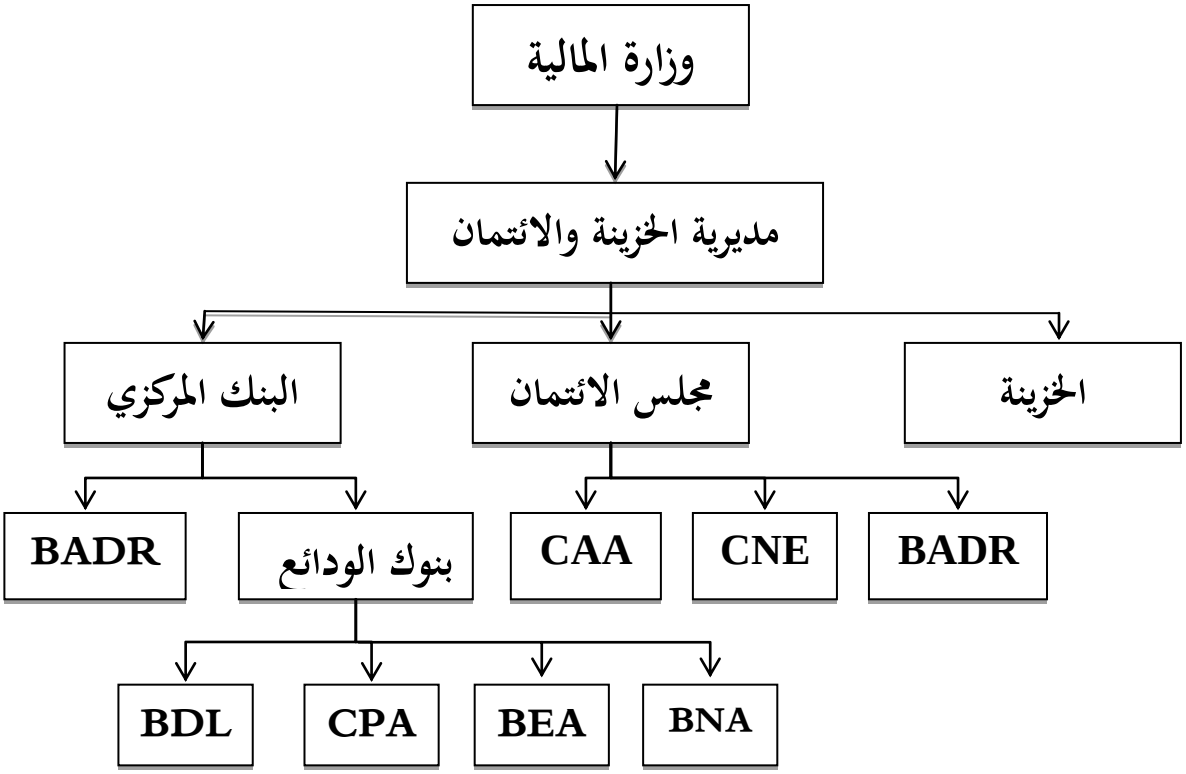

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات من طرف مسؤول بوكالة بوسعادة لبنك القرض الشعبي الجزائري

الفرع الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يهدف القرض الشعبي الجزائري على ترقية تمويل التجارة الوطنية بفضل تجارة نشيطة، تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، بناء أشغال عمومية والري (RTPH) التجارة والتوزيع الصحة، السياحة، الفندقة.. الخ.

يقوم القرض الشعبي الجزائري بإستلام الإيداعات ومنح القروض وأخذ الإشتراكات من رأس المؤسسات الكبرى لصالح الآخرين كل قرض تمنحه مؤسسات آخرى، ولتحقيق أهدافه وتحسين خدماته وتسهيلها على الزبائن، وكان القرض الشعبي الجزائري أول من قام بإدخال البطاقات البنكية وتوزيع أول موزعات أوتوماتيكية للأوراق النقدية.

كما يعتبر أول مصرف في الجزائر من بدأ خطة البنك الإلكتروني، الذي من خلاله يسمح للزبائن القيام بعدة عمليات بنكية عن بعد بواسطة أربع قنوات متعددة الوسطاء هي الأنترنت، الفاكس، الرسائل القصيرة، الهاتف.. الخ.[1]

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

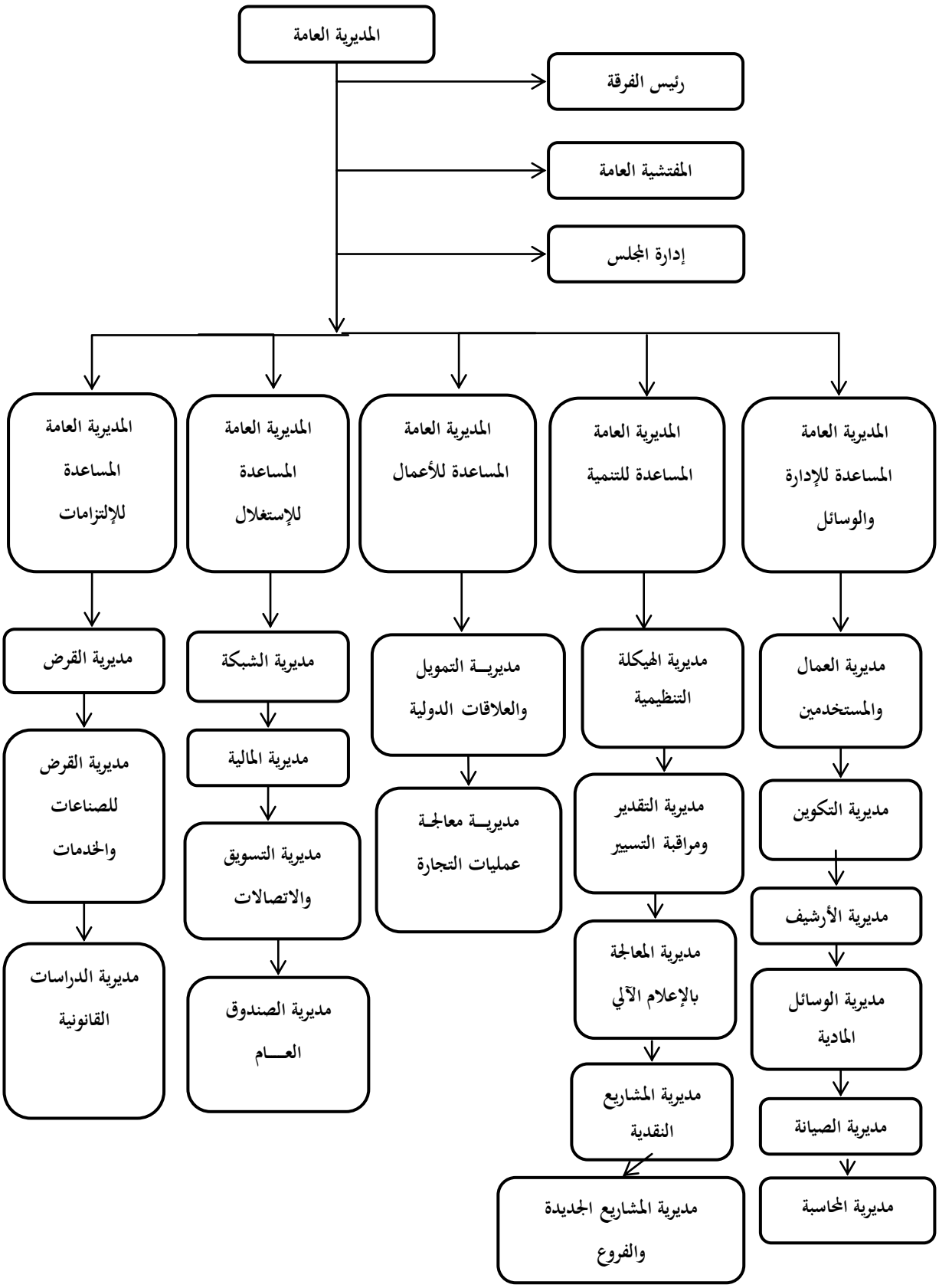

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات من طرف مسؤول بوكالة بوسعادة لبنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال الشكل السابق للهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري متمثل في:

1) **المديرية العامة:** المديرية العامة هي العضو المركزي في المديرية بحيث تقوم بعدة أدوار تتمثل في القيادة، التنسيق والمراقبة وفي هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق إستراتيجية المؤسسة وكذا مخططات العمل.

إن المديرية العامة تتضمن لجنة المساهمة ورئاسة الفرقة (مستشار المدير العام إلى جانب المفتشية العامة وكذا تحتوي على 05 مديريات مساعدة تتمثل في:

- ✓ المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل ؛
- ✓ المديرية العامة المساعدة للتنمية ؛
- ✓ المديرية العامة لمساعدة للإستغلال ؛
- ✓ المديرية العامة لمساعدة للأعمال ؛
- ✓ المديرية العامة لمساعدة للالتزامات.

2) **رئاسة الفرقة:** هي عبارة عن هيئة إستثمارية تعمل لدى رئيس المديرية العامة.

3) **المفتشية العامة:** إن المفتشية العامة تعمل على المراقبة الداخلية إتجاه هياكل البنك وبمراعاة إحترام الإجراءات والأوامر وتقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة الهرمية الوظيفية المعمولة من طرف مختلف مراكز المسؤولية.

4) **خلية المجلس:** تقوم خلية المجلس بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدوائر ومعالجة المعلومات والعمليات والقرارات.

المطلب الثاني: تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري – بوسعادة – 192

يمكننا تقديم وكالة القرض الشعبي ببوسعادة وهي الوكالة محل الدراسة كما يلي:

الفرع الأول: وكالة القرض الشعبي الجزائري – بوسعادة – 192 وهيكلها التنظيمي

أ) لمحة عن وكالة القرض الشعبي الجزائري – بوسعادة–

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري ببوسعادة في 2004/04/05 وقد ساهم الموقع الجغرافي للوكالة (وسط المدينة في الطريق الوطني مقابل طريق الجلفة الجديد بحي سليمان عميرات) في تسهيل التعامل المباشر مع الزبائن الحاليين، وإستقطاب آخرين جدد من خلال ماتعرضه هذه الوكالة من خدمات وحسن المعاملة من طرف موظفيها، والذين يبلغ عددهم 27 موظف دائمين موزعين على مختلف مصالح الوكالة كل حسب طبيعة عمله وتخصصه.

ب) الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ببوسعادة

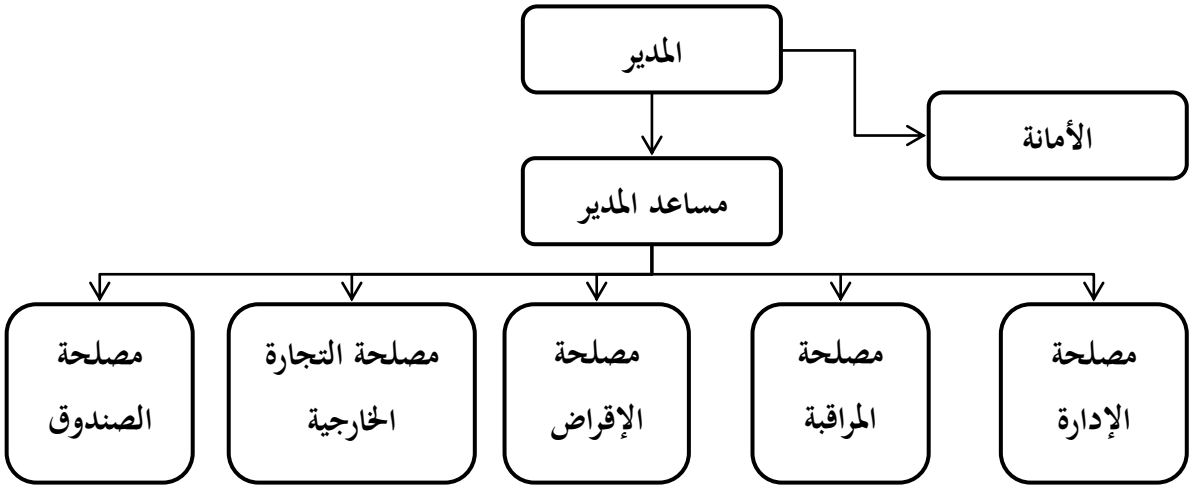

المصدر: من إعداد الطالب عن طريق معلومات مقدمة من طرف الوكالة

1) مدير الوكالة:

يعتبر بمثابة المسؤول الأول عن التسيير ومراقبة مجمل النشاطات ويمارس السلطة النظامية على جميع الأشخاص ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- ✓ تمثيل الوكالة على المستوى المحلي وتنسيق ومتابعة نشاط الوكالة؛
- ✓ تسيير الخزينة والتكوين المستمر للموظفين؛
- ✓ التوقيع على الوثائق والصكوك الواجب عليه توقيعها.

2) نائب المدير: مسؤوليته تأتي بعد المدير فهو ينوب عن المدير في حالة غيابه في كل الأعمال[1].

3) **أمانة المدير:** تقوم بمساعدة المدير من خلال تحرير الوثائق اللازمة لتأدية العمل داخل الوكالة وأيضا إستقبال المكالمات وتثبيت المواعيد مع الزبائن، كما تقوم بإستقبال البريد وتسجيله ومن ثم توزيعه على جميع المصالح في الوكالة.

4) **مصلحة الإدارة:** تعمل هذه المصلحة على خدمة الزبائن والموظفين.

4-1 خدمة الموظفين:

- ✓ وضع الملفات الخاصة بكل موظف؛
- ✓ التأمين على الموظفين؛

[1] معلومات مقدمة من طرف مسؤول بوكالة القرض الشعبي الجزائري بوسعادة

- ✓ تحضير فواتير الأجور؛
- ✓ توفير الوثائق اللازمة لأخذ العطل؛
- ✓ حل المشاكل المتعلقة بالموظف؛
- ✓ القيام بتقديم الوثائق الواجب ملؤها من قبل الموظفين الجدد.

2-4 خدمة الزبائن:

- ✓ مراجعة الملفات الخاصة بهم؛
- ✓ فتح الحسابات على مختلف أنواعها؛
- ✓ حجز الأموال من الحسابات؛
- ✓ وضع وكالات خاصة لصاحب الحساب إذا أراد ذلك.

5) مصلحة المراقبة:

تعمل هذه المصلحةعلى تركيب وإرسال اليوميات المحاسبية بعد المراجعة

- ✓ مراجعة العمليات المحققة؛
- ✓ التأكد من أن العمليات المسجلة قد تم تحقيقها فعلا؛
- ✓ التأكد من التوقيعات والتأشيرات للوثائق المحاسبية.

6) مصلحة الإقراض: تعمل على

- ✓ فتح ملفات الإقراض ودراسة وتقدير مخاطرها؛
- ✓ تحديد القروض؛
- ✓ إرسال الطلبات إلى بنك الجزائر، وإعلام الزبائن بالقرار؛

7) مصلحة التجارة الخارجية: تعمل على

- ✓ فتح وتصفية ملفات التوظيف للإستراد والتصدير؛
- ✓ فتح ملفات الإعتماد المستندي؛
- ✓ متابعة تغير العملة عند الارتفاع أو الانخفاض؛

8) مصلحة الصندوق:

يقوم رئيس الصندوق بكل المعاملات وتنظيم الحركة المالية داخل الصندوق وتنقسم إلى قسمين:

8-1) قسم الشباك الأمامي:

- ✓ إستقبال الزبائن مباشرة وإعلامهم وتحويل أموالهم؛
- ✓ دفع المستحقات؛
- ✓ القيام بعمليات الصرف والتحويل.

8-2) قسم الشباك الخلفي:

- ✓ فتح الحسابات والقيام بعمليات الترصيد؛
- ✓ القيام بالأعمال الخاصة بالتحويل والتحصيل وسندات الخزينة.

الفرع الثاني: دور وكالة القرض الشعبي الجزائري – بوسعادة –

تمثل الوكالة التي نحن بصدد دراستها جزء لا يتجزأ من القرض الشعبي الجزائري الموجودبالعاصمة، فهي تعد من أهم الوكالات لهذا البنك ولقد وجهت هذه الوكالة للقيام بمهام أساسية جاءت بالتوازي مع القوانين التي تسير العمل البنكي.

وذلك من أجل تطوير رأس مالها الإقتصادي وتحسين جصة البنك من العمليات المقامة في مكان ومحيط الوكالة المساهمة في تحسين المردود الإقتصادي للبنك بتحسين نتائج ونوعية التسيير.

وتتمثل هذه المهام في النقاط التالية:

- ✓ تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تقديم القروض للأفراد؛
- ✓ جمع الودائع؛
- ✓ تحويل العملات؛
- ✓ تقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

المبحث الثاني: دراسة قرض استثماري على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة 192

إن عملية منح القروض البنكية لا تتم بصفة عشوائية بل وفق شروط يضعها البنك حيث أنه لايقدم على منح القروض بدون ضمانات لمنع المخاطر لذا وجب وضع عدة دراسات لنجاح المشاريع الإستثمارية

المطلب الأول: مفاهيم حول قروض الاستثمار ومخاطرها

تعرف قروض الإستثمار من خلال معيارين أساسين أولا مدة القرض التي هي من سنتين إلى 20 سنة، وذلك حسب طبيعة المشروع وثانيا الوظيفة التي وجدت من أجلها، بحيث أن قروض الإستثمار وجدت لتمويل الجزء الأعلى من الميزانية أي تمويل الحيازة على المعدات ورفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات، وقد تمنح أيضا لإنجاز المشاريع الجديدة أو توسيعها من خلالها رقم أعمال وأرباع معتبرة والتي يوجه جزء منها لتسديدها.[1]

الفرع الأول: مخاطر قروض الاستثمار وضماناتها

يقصد بالضمانات الأصول التي يبدي بها المستثمر إستعداده لتقديمها كضمان مقابل حصوله على قرض، ولا يجوز للمستثمر التصرف في الأصل المرهون بأي شكل كان نظرا للأهمية التي تكتسيها عملية منح القروض من مخاطرة كبيرة.

لذلك وجب على القرض الشعبي الجزائري تقدير الضمانات المطلوبة، وإجراء دراسة لمختلف المخاطر المحتملة.

الفرع الثاني: الضمانات التي يطلبها القرض الشعبي الجزائري

تأتي الضمانات للحماية من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك بحيث كلما زاد إحتمال وقوع الخطر، زاد عدد الضمانات وهي إما:

1) **ضمانات حقيقية:** وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل الملكية وذلك من أجل ضمان إسترداد القرض ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض.

2) **ضمانات شخصية:** تتركز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد الدين في حالة عدم قدرة المدين على الوفاء بإلتزماته في تاريخ الاستحقاق وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لايمكن أن يقوم به المدين شخصيا، بل يتطلب تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

الفرع الثالث: المخاطر التي يتعرض لها بنك القرض الشعبي الجزائري

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 74

إن عملية منح القروض من طرف البنك لا تخلو من المخاطر المختلفة، فالبنك يقوم بإستغلال الفترة الزمنية للدراسة ملف طالب القرض تجنبا لأي مخاطر، لذلك إنطلاقا من تحليله لنوعية الخطر المتوصل إليه يمكنه إتباع الطريقة الناجعة لتمويل القروض، وبالتالي يقرر إذا كان راض عن منح القروض أم لا، وأنواع المخاطر هي:

1) **خطر عدم تعويض القرض:** وهو من أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتمثل في عدم سداد المستفيد لمبلغ القرض، لعدم نجاحه في المشروع أو لوقوعه في عسر مالي.

2) **خطر توقيف القرض:** وهو الإمتناع النهائي عن منح القرض لطالبه من طرف البنك لعيب معين في ملف القرض[1].

المطلب الثاني: إجراءات منح قرض إستثماري من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة بوسعادة

إن عملية تمويل قرض إستثماري يتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالإستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح القروض عبر مجموعة من الخطوات وذلك في فترة لا تتعدى 3 أشهر

الفرع الأول: تقديم المشروع

ويشمل ما يلي:

1) اسم المشروع: يتضمن العناصر التالية:

- ✓ الشكل القانوني: وحدة فردية
- ✓ القطاع: الصناعات الزراعية
- ✓ تحديد المنطقة: منطقة ريفية

2) **عموميات حول المشروع:** تتمثل في:

- ✓ يستعمل لقرض من أجل بناء مصنع معدات التبريد بالطاقة الشمسية
- ✓ يقع المشروع في بلدية الحوامد دائرة الخبانة ولاية المسيلة
- ✓ نوع النشاط: يريد هذا الشخص أن يقوم بإنشاء مصنع لإعداد معدات التبريد بالطاقة الشمسية
- ✓ الآثار الإيجابية للأإقتصاد : خلق قيمة مضافة وإشباع الطلب المحلي.
- ✓ الآثار السلبية للاقتصاد: لا يوجد آثار سلبية على المحيط

[1] معلومات مقدمة من طرف مسؤول في وكالة القرض الشعبي الجزائري بوسعادة

الفرع الثاني: مكونات ملف القرض الإستثماري

1) **الوثائق الإدارية والقانونية** وتتكون من:

- ✓ طلب خطي ؛
- ✓ شهادة عدم الإنتساب إلى الضمان الإجتماعي ؛
- ✓ مستخرج الضرائب ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية ؛
- ✓ شهادة تثبت مستوى الكفاءة المرتبطة بالنشاط المراد القيام به ؛
- ✓ تصريح شرفي يشهد بالإلتزام بالمساهمة الشخصية وعدم الإستفادة من إمتيازات أجهزة أخرى وعدم القيام بنشاط عند إيداع الملف.

2) **الملف التقني**: يحوي الدراسة التقنية والإقتصادية للمشروع والذي يحتوي على الوثائق التالية:

- ✓ الميزانيات وجداول الحسابات النتائج لثلاث سنوات اذا كانت المؤسسة قديمة المنشأ؛
- ✓ ميزانيات وجداول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات قادمة ؛
- ✓ جدول إهتلاك القرض ؛
- ✓ مخطط تمويل القرض؛
- ✓ مخطط الأعمال أو الأشغال.

3) **القرض المطلوب**:

يتمثل القرض المطلوب من طرف الشخص بقرض إستثماري بقيمة 86.846751,62دج ومع مساهمة شخصية بقيمة 12.793.181,45دج ومجموع قيمة المشروع هي 99.639933,07دج حيث تمثل نسبة القرض 87,16% والمساهمة الشخصية ب 12,84%

4) **الغرض من المشروع**: هو مساعدة الفلاحين في تخزين منتجاتهم

5) **الضمانات المقدمة** وهي كالتالي:

- ✓ اتفاقية قرض الاستثمار؛
- ✓ رهن على العقار؛
- ✓ وثيقة من صندوق الضمان FGAR.

الفرع الثالث: معطيات المشروع المحاسبية والمالية

الجدول رقم 01: هيكل الاستثمار

العناوين	الدفع بالدينار	مجموع المبالغ
مصاريف إعدادية	3.307.883,79	3.307.883,79
بناءات	37.785347,95	37.785347,95
التركيب		
معدات	58.162901,33	58.162901,33
منتجات	383.800,00	383.800,00
المجموع	99.639.933,07	99.639.933,07

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

نلاحظ أن الإستثمارات قد بلغت 99.639.933,07 دج وهي مجموع كل المساهمة الشخصية والقرض

الجدول رقم 02: جدول اهتلاك القرض

السنة	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05
الاقساط	0.00	0.00	28948917.21	28948917.21	28948917.21
رصيد قابل للإستهلاك	86846751.63	86846751.3	57897834.41	28948917.21	0.00
فائدة البنك	5210805,09	5210805,09	3473870.06	1307510.36	1045040.24
فائدة السنة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الفائدة المسسدة	5210805,09	5210805,09	1650000.21	1307510.36	1045040.24

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثاق مقدمة من طرف الوكالة

يقدر مبلغ القرض ب 86846751,62 دج والدفع خلال 5 سنوات بمعدل فائدة 6 % ونسبة إهتلاك ب 3 % وقيمة القسط هي 28948917,21 دج

الجدول رقم 03: الميزانية الإفتتاحية

الاصول		الخصوم	
العناوين	المبالغ	العناوين	المبالغ
أصول ثابتة	61854585,12	المساهمة الشخصية	12793181.45
قيم الاستغلال			
قيم جاهزة	37785347.95	ديون	86846751.62
المجموع	99639933.07	المجموع	99639933.07

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق مقدمة من الوكالة

الجدول رقم 04: الميزانية التقديرية لخمس سنوات التالية

السنة رقم 01

الأصول				**الخصوم**	
	القيمة الإجمالية	**الإهتلاك**	**القيمة الحقيقية**		**مبالغ**
معدات النقل				أموال خاصة	12793181,45
معدات الإنتاج	61854585,12	16494556,03	45360029,09	نتائج قيد التخصيص	120861187,18
تهيئات	37785347,95	7557069,59	30228278,36	قروض طويلة الاجل	28948917,20
الحقوق والمتاحات	127302165,58		127302165,58	نتيجة الدورة	40287093,59
المجموع	226942098,65	24051625,62	202890473,03	المجموع	202890379,42

السنة رقم 02

الأصول				**الخصوم**	
	القيمة الإجمالية	**الإهتلاك**	**القيمة الحقيقية**		**مبالغ**
معدات النقل				أموال خاصة	12793181,45
معدات الإنتاج	61854585,12	8247278,02	53607307,10	نتائج قيد التخصيص	40287093,59
تهيئات	37785347,95	3778534,80	34006813,16	قروض طويلة الاجل	86846751,60
الحقوق والمتاحات	92600000,00		92600000,00	نتيجة الدورة	40287093,59
المجموع	192239933,07	12025812,81	180214120,26	المجموع	180214120,23

السنة رقم 03

الأصول				الخصوم	
	القيمة الإجمالية	الإهتلاك	القيمة الحقيقية		مبالغ
معدات النقل	61854585,12	12370917,02	49483668,10	أموال خاصة	12793181,45
معدات الإنتاج	37785347,95	5667802,19	32117545,76	نتائج قيد التخصيص	80574187,18
تهيئات				قروض طويلة الاجل	57897834,41
الحقوق والمتاحات	109951082,79		109951082,79	نتيجة الدورة	40287093,59
المجموع	209591015,86	18038719,22	191552296,64	المجموع	191552296,64

السنة رقم 04

الأصول				الخصوم	
	القيمة الإجمالية	الإهتلاك	القيمة الحقيقية		مبالغ
معدات النقل	61854585,12	16494556,03	45360029,09	أموال خاصة	12793181,45
معدات الإنتاج	37785347,95	7557069,59	30228278,36	نتائج قيد التخصيص	120861187,18
تهيئات				قروض طويلة الاجل	28948917,20
الحقوق والمتاحات	127302165,58		127302165,58	نتيجة الدورة	40287093,59
المجموع	226942098,65	24051625,62	2028901473,03	المجموع	202890379,42

السنة رقم 05

الأصول				الخصوم	
	القيمة الإجمالية	الإهتلاك	القيمة الحقيقية		مبالغ
معدات النقل	61854585,12	20618195,04	41236390,08	أموال خاصة	12793181,45
معدات الإنتاج	37785347,95	9446336,99	28339010,96	نتائج قيد التخصيص	161148374,36
تهيئات				قروض طويلة الاجل	
الحقوق والمتاحات	144653248,37		144653248,37	نتيجة الدورة	40287093,59
المجموع	244293181,44	30064532,03	214228649,41	المجموع	214228649,40

المصدر: بالاعتماد على الوثائق المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري

نلاحظ من خلال الميزانيات السابقة أن قيمة الأصول في تزايد وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل نفسها وقادرة على زيادة نشاطها، كما أن ديونها تتناقص أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في آجال استحقاقها.

❖ تشخيص الوضع المالي للمؤسسة

بعد إعداد الميزانيات المالية والمحاسبية سنقوم بتشخيص الوضعية المالية.

الجدول رقم 05: يوضح حساب رأس المال العامل وإحياج رأس المال العامل والخزينة

البيان	السنة رقم 1	السنة رقم 2	السنة رقم 3	السنة رقم 4	السنة رقم 5
رأس المال العامل	7106000,74	9835000,12	11106000,41	13485000,54	149820000,20
إحتياج رأس المال العامل	3149000,58	5974000,87	7264000,97	9467000,74	10770000,22
الخزينة	3957000,80	3861000,12	3842000,40	4018000,0	4158000,92

المصدر: اعتمادا على المعلومات السابقة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل موجب دلالة على أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهذا يدل على توازن المؤسسة، أم إحتياجات رأس المال موجبة في السنوات الخمسة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد أقساط القرض، أما الخزينة فهي تقريبا في تزايد أي أن المؤسسة تملك القدرة على الدفع وهذا الإرتفاع راجع أساسا إلى الإرتفاع المستمر لرأس المال العامل للمؤسسة.

❖ **النسب المالية**

الجدول رقم 6: النسب المالية

	السنة 01	السنة 02	السنة03	السنة 04	السنة05
أموال دائمة/صافي الأصول الثابتة	1.529	1.589	2.054	3.297	-
نتائج/رقم الأعمال	0.183	0.224	0.243	0.219	0.234
نتائج / رأس المال	1.274	1.591	1.755	1.612	1.753
رأس المال / مجموع الميزانية	0.079	0.093	0.105	0.127	0.158

المصدر: معلومات مقدمة من طرف الوكالة

❖ **تقييم المشروع وقرار الوكالة**

من خلال القراء التحليلية للوضعية المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن إعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة [1].

بالنسبة للنسب المالية فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر.

إنطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية، وإضافة إلى الضمانات التي سبق لنا الإطلاع عليها وتحليل بياناتها، والتي إلتزم بها الزبو (ي) طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف القرض للزبون وأن نقول:

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري

إن البنك وبعد إطلاعه على بيانات الملف المدروس وتحليل الجداول المالية والميزانية التقديرية، وبالتنسيق مع اللجنة الخاصة بالقروض في مجمع الإستغلال الجهوي جاء قرار بقبول ملف طلب القرض بتمويله لإنشاء مصنع لإعداد غرف التبريد بالطاقة الشمسية، واستوفى الملف كل الشروط اللازمة.

وعملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد بالدرجة تم فرض ضمانات بنكية على الزبون، والذي بدوره قام بالإلتزام بالإلتزام بها مما يعني إستيفاء كل الشروط من الجانبين مما يجعل المعادلة البنكية متوازنة من كل الأطراف.

وبالتالي قد جاء قرار البنك بمنح المستثمر القرض بتمويله عبر أقساط.

❖ **متابعة وتحصيل القرض**

1) حالة تسديد الزبون للقرض بالصفة المتفق عليها

- ✓ الدراسة الميدانية للقرض، أي معرفة إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض؛
- ✓ إعداد محضر إثبات إقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع ؛
- ✓ تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في إتفاقية القرض ؛
- ✓ القيام بزيارات ميدانية ودورية للتأكد من إستمرارية المشروع ؛
- ✓ يتم تسديد أقساط القرض القرض كل ستة أشهر حتى نهاية القرض، وقبل موعد الإستحقاق ب 15 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق. [1]

2) في حالة عدم استجابة الزبون لتسديد القرض:

بعد إستلام الزبون لرسالة التذكير ووصول موعد الإستحقاق ولم يسدد القسط يقوم البنك بالخطوات التالية:

- ✓ بعد يوم واحد من تاريخ إستحقاق دفع القسط يرسل البنك إعذارا إلى الزبون في مدة لا تتعدى 15 يوما مصاحبا التأخير غرامة مالية عن كل يوم وتقدر بحوالي 7 % ؛
- ✓ في حالة إستجابة الزبون للإعذار الأول يمكن للزبون أن يستفيد من تأجيل تاريخ إستحقاق القسط الأول مع تعهده بدفع الإستحقاقات المتفق عليها ؛
- ✓ في حالة عدم إستجابة الزبون للإعذار الأول يقوم البنك بإرسال إعذار آخر للزبون قبل متابعته قضائيا عن طريق محضر قضائي ؛
- ✓ في حالة إستجابة الزبون للإعذار الثاني تزداد الغرامة المالية ؛

[1] معلومات مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بوسعادة

- ✓ في حالة عدم إستجابة الزبون للإعذار الأخير يقوم البنك بمحضر المعاينة ليرى السبب في عدم التسديد: إذا كان السبب خارج عن نطاق قدرة الزبون فالبنك يقوم بعدة إجراءات مثلا منح قرض آخر...الخ ؛
- ✓ إذا كان السبب هو تهرب الزبون من تسديد أقساط القرض فإن البنك يقوم بالإجراءات التالية:

- تكوين ملف وتقديمه إلى العدالة من أجل التحصيل ؛
- في حالة متابعة البنك للزبون قضائيا وإتضح هذا الأخير أنه مفلس وعدم قدرته على تسديد الدين يتم الحجز على ممتلكاته (المشترات بثمن القرض وهي معدات النشاط) وكذلك الضمانات المقدمة من طرف الزبون عن طريق إستصدار أمر لدى رئيس المحكمة ومصاريف الدعوة القضائية يتحملها الزبون وليس البنك.

- ✓ في حالة المتابعة القضائية يمكن للزبون أن يطلب من البنك بالنظر في إعادة الجدول الدين.

في حالة عدم طلب الزبون من إعادة جدول الدين يقوم البنك ببيع ممتلكاته والضمانات المحجوزة عليها لإستعادة القرض كاملا، وإذا كان ثمن ممتلكاته المباعة مضافا إليها الضمانات لم يصل إلى قيمة القرض، فإن الفارق يتحمله الزبون ويدفعه بأي وسيلة.

خلاصة الفصل:

إن الهدف الأساسي لأي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والذي يرتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها، والمتمثلة في عدم إسترجاع الأموال الممنوحة والناتجة عن أسباب عامة لايمكن التحكم فيها وأسباب خاصة بالمقترض نفسه.

فلم تعد مهم بنك القرض الشعبي الجزائري محصورة في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين، بل أصبحت عملية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات وهي تتمتع بأهمية بالغة تزداد يوما بعد يوم، نظرا لما يشهده الإقتصاد من تحولات عميقة والغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام البنكي لأداء دوره الأساسي في توفير وسائل التمويل اللازمة، من قروض مصرفية متنوعة، حيث تعتبر البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع الإستثمارية وهي تسعى لتوسيع إهتمامها بمنح القروض وفق أسس ومبادئ علمية دقيقة معتمدة في اتخاذ القرار.

الخاتمة

الخاتمة:

أصبح موضوع تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط يلقي اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، نتيجة لدورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الجزائري، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية ووسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل، وتمكنها من رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

رغم أهمية المؤسسات الاقتصادية وحيويتها في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء، وكذلك تطور أعدادها باستمرار فإن حل مشكل تمويلها هو تدعيم المشروع التنموي وتعظيم لقيمة المؤسسة التي ترتبط بقرارات مالية تتعلق بجانبي الاستثمار والتمويل.

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج يمكن صياغتها كالتالي:

1- النتائج:

- ✓ يعتبر البنك حلقة أساسية في تمويل مختلف المشاريع باعتباره يحقق تنمية الاقتصاد الوطني؛
- ✓ البنك عبارة عن وسيط بين المدخرين والمقترضين؛
- ✓ وجود صعوبات إدارية وبيروقراطية مثل كثرة الوثائق وبطئ الإجراءات الإدارية، وصعوبة الحصول على السجلات التجارية، مما يعيق الكثير من الشباب الطموح بإنشاء مشاريعهم الخاصة؛
- ✓ صعوبة الحصول على القروض البنكية، مع طول مدة دراسة الملفات مما انعكس وينعكس على تأخر إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للذين حصلوا على هذه القروض.
- ✓ فيما يخص دراسة ملفات القروض فإن هذه الدراسة يكتسيها العديد من النقص، وهذا نتيجة لقلة المعلومات والمعطيات التي تفيد البنك في التشخيص غير المالي للمؤسسة مثل تطور الأسعار والتقلبات الاقتصادية... الخ؛
- ✓ اعتماد البنك على الطرق الكلاسيكية عند دراسة ملفات القروض وبالتالي انعدام بعض الطرق الحديثة التي تساهم في اتخاذ القرار الأمثل؛
- ✓ الضعف الملحوظ الذي تشهده الجزائر في مجال الإعلام والاتصال مقارنة مع الدول المتقدمة؛

2- نتائج اختبار الفرضيات:

ومن خلال هذه الدراسة تم التأكد من الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** صحيحة، لأن البنوك لها أهمية بالغة لتنشيط كل أنواع المشاريع وذلك من خلال القروض التي تقدمها.
- **الفرضية الثانية:** صحيحة، لأن البنوك تتبع تقنيات وإجراءات محكمة في سياستها الإقراضية التي تتبعها.
- **الفرضية الثالثة:** صحيحة، لأن التطور التكنولوجي يساعد البنك في إنجاز مهامه في أسرع وقت ممكن ويساعد الزبائن أيضا من ناحية الوقت.
- **الفرضية الرابعة:** صحيحة، وتتم عملية عملية منح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري وفق سياسة إقراض محكمة، وذلك بدراسة تقنية للمشروع والمتابعة الإدارية وتحقيق الضمانات.

3- الاقتراحات:

من خلال معارفنا الدراسية، إضافة إلى بحثنا في هذا الموضوع، سجلنا العديد من المشاكل التي تواجهها البنوك التجارية ومنها البنك محل الدراسة، يمكننا تصور بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لهته المشاكل ومنها:

- ✓ على البنك إتباع سياسة أكثر صرامة للحفاظ على حقوقه مع الزبائن الجدد؛
- ✓ تطوير العلاقات بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية، من أجل التبادل في الخبرات والكفاءات؛
- ✓ العمل على التوسع الأفقي والعمودي لاستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع المالي المصرفي، وتوعية المؤسسات الاقتصادية حتى تواكب التطورات العالمية؛
- ✓ حث البنوك وتحفيزها على توسيع الابتكارات المالية باستمرار، وتنويع المنتجات المصرفية كإدخال المنتجات المصرفية الإسلامية في جل البنوك العمومية؛
- ✓ في إطار المنافسة التي يشهدها القطاع البنكي خاصة بعد دخول بنوك أجنبية للاستثمار في الجزائر، فإنه يجب على بنك القرض الشعبي الجزائري تحسين خدماته البنكية وتطويرها.

4- آفاق البحث:

يمكن مستقبلا إثراء هذا الموضوع بدراسات أخرى، نظرا لتجدده وتأثره بالتطورات الحاصلة في السنوات المقبلة ومنها نذكر:

- ✓ دراسة الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ كما يمكن التطرق لتقنيات التمويل الجديدة الناتجة عن إتباع الدول المتقدمة والتكنولوجيا العالية.

قائمة

الملاحق

1. LES DONNEES GENERALES SUR LE PROJET

1.1 .Identification de l'investisseur :

- Raison social : **EURL COMIS**
- Gérant : [redacted]
- Branche D'activité : **Agro-industrie**
- Statut Juridique : **Personne morale**
- Implantation du projet : [redacted] **wilaya de M'Sila.**

1.2.Description du projet :

1.2.1. Localisation du projet :

L'usine de conception, de fabrication des équipements et infrastructures frigorifiques, chauffage solaire et bâtiments d'élevage à l'énergie solaire sera située au niveau du territoire de la wilaya de M'Sila, commune d'El Houamed ; Le choix de cette zone se justifie pour plusieurs raisons :

- le projet constitue un segment riche en opportunités dans l'industrie agro- alimentaire et offre des perspectives très prometteuses en termes de rentabilité et richesse car le créneau constitue un vecteur névralgique et besoin vital pour le développement de l'agriculture et de l'élevage de la région et des wilayas limitrophes
- La création d'une véritable industrie de fabrication d'équipement frigorifiques et bâtiments d'élevage à l'énergie solaire au niveau de la localité d'El Houamed et pour la Wilaya toute entière présente une opportunité d'investissement intéressante en tenant compte des éléments suivants :
  - La wilaya de M'Sila, notamment la région d'El Maadher est très sollicité pour la production maraichère occupe le troisième rang au niveau national en ce qui concerne l'effectif ovin (selon une étude de l'université de OUARGLA)
  - la vocation d'élevage avicole de la région de M'sila est très ancienne où l'activité d'élevage est toujours source de revenu d'une grande partie de la population locale.

- Acquisition du matériel et équipements de l'usine ;
- Acquisition du matériel et équipement électrique;

1.2.4. Nature des produits escomptés par le projet :

La nature des produits escomptés par le projet sont de différents types :

- Equipements frigorifiques :
  - Chambres froides ;

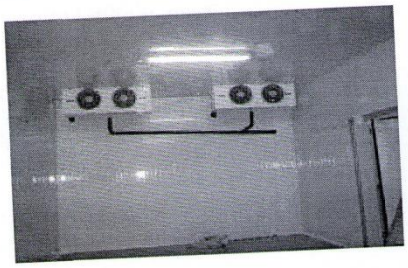

  - Plates formes logistiques ;
  - Caténaires frigorifiques ;

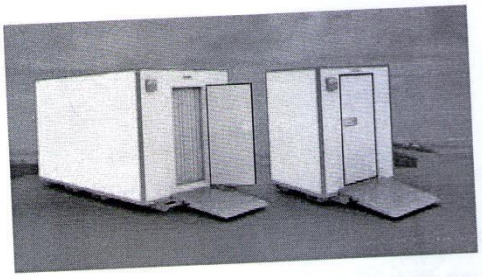

- Chauffages solaires :

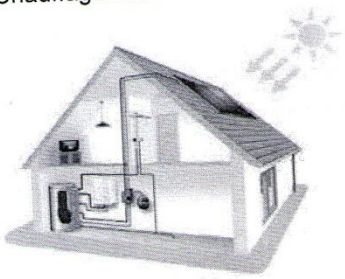

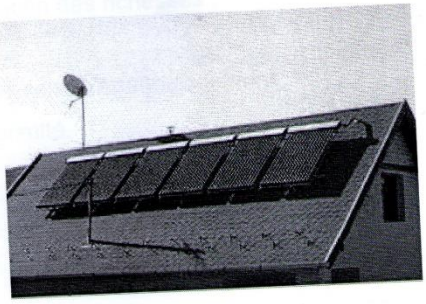

- Bâtiments d'élevage à énergie solaire :

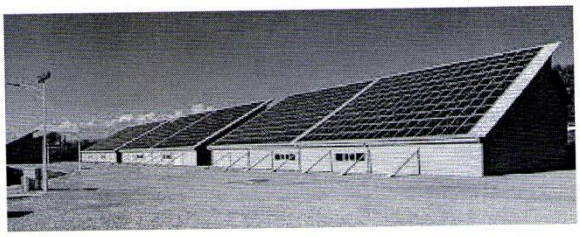

- Bâtiments avicoles ;
- Bâtiments d'élevage bovins laitiers ;
- Bâtiments d'élevage caprins laitiers ;

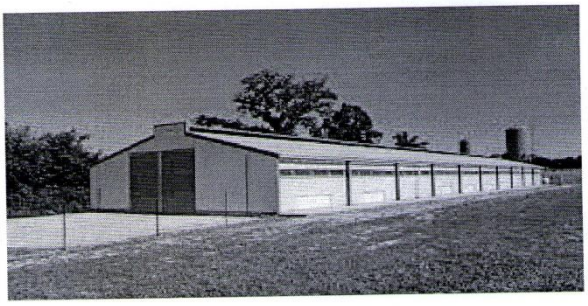

1.2.5. Impact du projet :

- **Sur le plan économique :**

Au plan économique le projet présente beaucoup d'avantages à savoir :

- contribuer au développement économique de la localité d'El Houamed qui est considéré jusqu'à présent comme étant une localité marquée par un taux de pauvreté très important
- La création de valeurs ajoutées par la multiplication des richesses ;
- Stimuler les recettes fiscales à terme ;
- Redonner au secteur de production un véritable sens d'épanouissement ;
- Incitation à la création d'autres activités de proximité.

3. EVALUATION FINANCIERE DU PROJET

3.1. Les investissements:

L'usine **de conception, de fabrication des équipements et infrastructures frigorifiques, chauffage solaire et bâtiments d'élevage à l'énergie solaire**, objet du présent projet, nécessite de réaliser les investissements suivants :

Tableau n°01 : Les investissements

Article	Montant H.T (DA) ANDI	
1- Bloc hangar principal de production + bloc atelier d'entretien et garages : - terrassement généraux - infrastructure - charpente métallique - couverture et bardage - électricité - plomberie - assainissement - évacuation	12.793.181,45	37.785.347,95
2- Bloc Administratif + logement de fonction + bloc détente / foyer / salle de prière : - infrastructure - fondation - assainissement - superstructure - maçonnerie - revêtements - enduits - étanchéité des terrasses - plomberie sanitaire - électricité - menuiserie - peinture et vitrerie	11.508.028,90	
3 - Voirie + Aménagement extérieur + AEP+ espace vert et Réseaux Divers	13.484.137,60	

URL SABBAK FILAHA Etudes et Consultations BOU-SAADA

1- Fac pro forma SAIP : - presse hydraulique (euro 285.000,00) - machine haute pression (euro 81.000,00) ***Total euro* : 366.000,00**	51.789.000,00	
2- Fac pro forma DET Distribution des Equipement : - poste de soudage par points - cintreuse électrique - tronçonneuse électrique	1.413.000,00	
3- Fac pro forma SK Générateurs: - groupe électrogène 330 kva	3.490.000,00	
4- Fac pro forma SARL CLUB THERM : - Chaudière mixte - Bruleur à mazout	258.000,00	58.162.901,33
5- Fac pro forma EURL MAISON DE SOUDAGE : - Perceuse sans fil - Marteau rotatif sans fil - Meuleuse angulaire - Scie sauteuse pendulaire - Télémètre laser - Laser A3 ligne - Perforateur 2 kgs - Perforateur 3 kgs - Pistolet pulv	343.311,39	
6- Fac pro forma EURL NET INDUSTRIEL : - Compresseur AB 500 - Aspirateur DAKOTA - Unité filtre lubrificateur régulateur	203.846,16	
7- Fac pro forma SARL SAGEM : - Servante 6 tiroirs avec plan de trav - Composition 215 outils - Raccord rapide femelle ¼" - Embout rapide ¼" - Etau d'étable - Boite à outils métallique 5cases - Pince étau 250 mm - Pince étau à bec long 230 mm - Riveteuse pneumatique - Mètre à ruban 8 m - Mètre à ruban 5 m - Pistolet à silicone aluminium - Distrib/graisse manuel - Burette huile	665.743,78	

Equipement de production

EURL SABBAK FILAHA Etudes et Consultations BOU-SAADA

Equipement de production (suite)	- Monture de scie à métaux - Mini-monture de scie - Clés à molettes (100,200et300mm) - Clé serre tube - Pince à sertir - Jeux de 6 micro-tvs - Doigt magnétique et mécanique - Touret - Etabli de travail - Valise en ABS - Pince multiprise - Cisaille - Pompe à vide - Multimètre digital		3.307.883,79
	8- Fac pro forma EURL EQUIPEMENT JOKER : - Echafaudage en acier à installation rapide	78.991,60	
	9- Fac pro forma ECT ALU WELD : - Poste à souder électrode Miller - Poste de soudage semi-automatique - Baguettes tig - consommable	595.873,00	
	Fac pro forma EURL MAISON DE SOUDAGE : - Clapet AR acétylène / AR oxygène - Tube oxygène bleu /acétylène rouge - Manomètres acétylène /oxygène - Méta chalumeau découpeur - Chalumeau minor - Bec, buse, électrode, combinaison - Chaussure sécu, lunette, boléro, gans, casque, etc....	276.504,90	
	10- Fac pro forma PYROFEU : - Extincteur AT6L - Extincteur AT6L - Extincteur AT6L - Extincteur AT6L - Extincteur AT6L - Extincteur AT6L - Poteau d'incendie - Armoire pour poteau équipé de 02 lances DN 45, 02 tyx DN 45, 01 division E65/2S45, 01 clé tricoise, 01 clé poteau	320.800,00	
	11- Fac pro forma SARL LEADERPORTES ALGERIE : - Motorisation STA 90 Origine HORMANN	159.663,87	
	12- Fac pro forma SARL EL BORDI MAT ET ENGINS : - CHARIOT ELEVATEUR	1.876.050,42	

EURL SABBAK FILAHA Etudes et Consultations BOU-SAADA

	13- Fac pro forma EURL WAWA EQUIPEMENT IMPORT - EXPORT : - TRANSPALETTE 2TON	24.000,00	
	14- Fac pro forma DZ GTC : - Pc de bureau HP intel i3 Ram 4 Go - LAPTOP DELL - Imprimante laser couleur canon 623 - Photocopieur KIOCERA 1025 - ONDULEUR NITRAM 600 VA - Disque dur externe	359.800,00	383.800,00
	Total H.T ANDI	**99.639.933,07 DA**	

Les investissements à réaliser vont s'élever à : **Quatre-vingt-dix-neuf millions six cent trente neuf mille neuf cent trente trois dinars et 07 Cts (99.639.933,07 DA).**

Remarque : le promoteur à bénéficier des avantages de l'ANDI

3.2. Montage financier :

Nous proposons ci-après un montage financier pouvant alléger l'apport personnel du promoteur.

Les investissements du projet vont êtres financés par un **apport personnel** du promoteur **en nature** (construction de l'Hangar principal de production) à hauteur de **12,84 %** et par un emprunt bancaire à moyen terme bonifié (**crédit Ettahadi**) à hauteur de **87,16 %.**

Ainsi le montage financier du projet, évalué à **99.639.933,07 DA,** s'effectuera de la sorte

- Montant de l'apport personnel en nature (construction de l'Hangar principal de production) : **12.793.181,45 DA**
- Montant du crédit Ettahadi : **86.846.751,62 DA**

Tableaux n°03: Charges d'exploitation

a. **Frais du personnel:**

Rubrique	Nombre	Salaire brut/mois	Salaire annuel
Gérant	1	80 000,00	960 000,00
agent administration	1	25 000,00	300 000,00
chef de production	2	60 000,00	1 440 000,00
technicien de production	4	45 000,00	2 160 000,00
contrôle qualité	1	35 000,00	420 000,00
Comptable	1	35 000,00	420 000,00
magasinier	1	30 000,00	360 000,00
manutentionnare	1	30 000,00	360 000,00
ouvrier polyvalent	8	25 000,00	2 400 000,00
guardien et agents de sécurité	2	20 000,00	480 000,00
Total	**22**		**9 300 000,00**

b. Frais financier :

Rubrique	1 année	2 année	3 année	4 année	5 année
Année	1	2	3	4	5
comiss de gestion	-	-	-	-	-
comiss d'engageme	-	-	-	-	-
crédit bancaire	86 846 751,62	86 846 751,62	57 897 834,41	28 948 917,20	
intrét	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
T.V.A (19 %)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Total frais financier	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**

c. Autres charges :

Rubrique	1 année	2 année	3 année	4 année	5 année
C de production	252 300 000,00	252 300 000,00	252 300 000,00	252 300 000,00	252 300 000,00
Frais de service	2 900 000,00	2 900 000,00	2 900 000,00	2 900 000,00	2 900 000,00
Frais divers forfait	500 000,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00
Assurances forfait	1 500 000,00	1 500 000,00	1 500 000,00	1 500 000,00	1 500 000,00
Total	**257 200 000,00**	**257 200 000,00**	**257 200 000,00**	**257 200 000,00**	**257 200 000,00**

Tableaux n°10: BILANS PREVISIONNELS

a. Bilan d'ouverture:

ACTIF				PASSIF	
RUBRIQUE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**RUBRIQUE**	**MONTANT**
		0,00		**Fonds propres**	
Equipt de trnsport		0,00		Apport personnel	12 793 181,45
Equipt électrique		0,00			
Equipt de production	61 854 585,12	0,00	61 854 585,12		
Equipement Hydraulique		0,00			
Aménagements	37 785 347,95	0,00	37 785 347,95		
Equipt de Bureau		0,00			
				DETTES	
				Crédit long terme	86 846 751,62
Total	**99 639 933,07**	**0,00**	**99 639 933,07**		**99 639 933,07**

d. Bilan Prévisionnel: Premier Exercice

ACTIF				PASSIF	
RUBRIQUE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**RUBRIQUE**	**MONTANT**
		-	-	**Fonds propres**	
Equipt de trnsport		-	-	Apport peronnel	12 793 181,45
Equipt électrique		-	-		
Equipt de production	61 854 585,12	4 123 639,01	57 730 946,11		
Equipement Hydraulique			-		
Aménagements	37 785 347,95	1 889 267,40	35 896 080,55		
Equipt de Bureau		-	-	**DETTES**	
			-	Crédit long terme	86 846 751,62
Disponibilités	46 300 000,00		46 300 000,00	Résultat de l'exercice	40 287 093,59
Total	**145 939 933,07**	**6 012 906,41**	**139 927 026,66**		**139 927 026,66**

EURL SABBAK FILAHA Etudes & Consultations BOUSSAADA

c. Bilan Prévisionnel: Deuxième Exercice

ACTIF				PASSIF	
RUBRIQUE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	RUBRIQUE	MONTANT
		-	-	**Fonds propres**	
Equipt de trnsport		-	-	Apport personnel	12 793 181,45
Equipt électrique		-	-		
Equipt de production	61 854 585,12	8 247 278,02	53 607 307,10		
Equipement Hydraulique		-	-	Résul en inst affec	40 287 093,59
Aménagements	37 785 347,95	3 778 534,80	34 006 813,16		
Equipt de Bureau		-	-	**DETTES**	
		-	-	Crédit long terme	86 846 751,60
			92 600 000,00	Résultat de l'exercice	40 287 093,59
Disponibilités	92 600 000,00				
					180 214 120,23
Total	**192 239 933,07**	**12 025 812,81**	**180 214 120,26**		

d. Bilan Prévisionnel: Troisième Exercice

ACTIF				PASSIF	
RUBRIQUE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**RUBRIQUE**	**MONTANT**
		-	-	**Fonds propres**	
Equipt de trnsport		-	-	Apport personnel	12 793 181,45
Equipt électrique		-	-		
Equipt de production	61 854 585,12	12 370 917,02	49 483 668,10		
Equipement Hydraulique		-	-	Résul en inst affec	80 574 187,18
Aménagements	37 785 347,95	5 667 802,19	32 117 545,76		
Equipt de Bureau		-	-	**DETTES**	
		-	-	Crédit long terme	57 897 834,41
Disponibilités	109 951 082,79		109 951 082,79	Résultat de l'exercice	40 287 093,59
Total	**209 591 015,86**	**18 038 719,22**	**191 552 296,64**		**191 552 296,63**

e. Bilan Prévisionnel: Quatrième Exercice

ACTIF				PASSIF	
RUBRIQUE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**RUBRIQUE**	**MONTANT**
		-	-	**Fonds propres**	
Equipt de trnsport		-	-	Apport personnel	12 793 181,45
Equipt électrique		-	-		
Equipt de production	61 854 585,12	16 494 556,03	45 360 029,09		
Equipement Hydraulique		-	-	Résul en inst affec	120 861 187,18
Aménagements	37 785 347,95	7 557 069,59	30 228 278,36		
Equipt de Bureau		-	-	**DETTES**	
			-	Crédit long terme	28 948 917,20
Disponibilités	127 302 165,58		127 302 165,58	Résultat de l'exercice	40 287 093,59
Total	**226 942 098,65**	**24 051 625,62**	**202 890 473,03**		**202 890 379,42**

f. Bilan Prévisionnel: Cinquième Exercice

ACTIF				PASSIF	
RUBRIQUE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**RUBRIQUE**	**MONTANT**
		-	-	**Fonds propres**	
Equipt de trnsport		-	-	Apport personnel	12 793 181,45
Equipt électrique		-	-		
Equipt de production	61 854 585,12	20 618 195,04	41 236 390,08		
Equipement Hydraulique		-	-	Résul en inst affec	161 148 374,36
Aménagements	37 785 347,95	9 446 336,99	28 339 010,96		
Equipt de Bureau		-	-	**DETTES**	
				Crédit long terme	-
Disponibilités	144 653 248,37		144 653 248,37	Résultat de l'exercice	40 287 093,59
Total	**244 293 181,44**	**30 064 532,03**	**214 228 649,41**		**214 228 649,40**

OFFRE DE GARANTIE N°.344./2018

ntification du souscripteur à la couverture FGAR:

om /Raison Sociale : EURL IT COMIS CONSTRUCTION MODULAIRE ISOTHERME
rme Juridique : Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée.
epresentant légal : [redacted]
° et date du RC : 28/00-0564494 B 18
ctivité : Fabrication des équipements et infrastructures frigorifiques, chauffage solaire et bâtiments d'élevage à énergie solaire
ocalisation : Romana, Groupe 20 Lot 01, Commune Houamed, wilaya de M'sila.

ntification du projet objet de la demande de couverture FGAR:

ature de l'investissement : création
oût total de l'investissement : **99.639.933,07 DA**
ojet de l'investissement : Presse hydraulique, machine haute pression, poste de soudage, cintreuse électrique, onçonneuse électrique, groupe électrogène et d'autres équipements liés à l'activité

ntification du crédit objet de la demande de couverture FGAR :

ature du crédit : CMT
ontant du crédit (plafond) : **69.747.953,15 DA.**
urée minimale de remboursement : 07 ans

dition d'octroi de la couverture FGAR :

uotité de couverture (maximale) : **70 %.**
ontant de couverture (plafond) : **48.823.567,21 DA.**
nds d'adossement : FGAR
serve(s) : /

présente offre ne saurait être assimilée à un accord définitif du Fonds. La délivrance du « Certificat de antie » à l'établissement financier consentant à financer le projet objet de la présente Offre, et seul bénéficiaire a garantie du Fonds, se fera conformément aux termes de la convention de partenariat liant ce dernier au FGAR.

emise du certificat à l'établissement financier est subordonnée à/au :

a transmission avant la consommation du crédit objet de l'offre de garantie, d'une copie originale de la Convention de crédit (bail) dument signée par la banque et la PME.
a levée des réserves ci-dessus cités.
e règlement, en flat, de la commission d'engagement égale à **1%/An** du montant de la garantie, facturée à la ME.
présente offre a une durée de validité de 12 mois à compter de la date de sa signature. Au-delà, tout uvellement devra faire l'objet d'une nouvelle demande de couverture introduite à l'appui d'un dossier actualisé s règlement de la commission d'étude de 20 000 DA/HT.

Alger, le 28/10/2018

Direction des Engagements et du Suivi

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن حومة عبد الله المولود(ة) بتاريخ: 1997/05/12 ب: الشلال العاتر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200365316 الصادرة بتاريخ: 2016/4/25 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إقتصاد مالي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة وكالة الفرن الشهير الجزائري

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

قائمة المراجع

أولا الكتب:

1- أحمد صالح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، الدار الجامعية،الإسكندرية،2002.

2- إسماعيل أحمد الشناوي، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، قسم الاقتصاد للنشر، مصر، 2001.

3- إسماعيل محمد هاشم، **النقود والبنوك**، المكتب العربي، الحديث، مصر، 2005م.

4- بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

5- حسين الهوندي، **مؤسسات نقدية**، دار النشر، بيروت، 1980.

6- خون رابح، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة الأولى، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.

7- دريد كامل آل الشيب، **الاستثمار وتحليل الاستثمار**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

8- دريد كامل الشبيب، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

9- زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2005.

10- سليمان أبو دياب، **محاضرات في اقتصاديات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

11- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف للنشر، مصر،2005.

12- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

13- شعبان رأفت محمد، **نضم تمويل وضمان ائتمان الصادرات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

14- صبحي تدريس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

15- طارق عبدالعال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2001.

16- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1998.

17- عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.

18- عبد الحميد عبد المطلب، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.

19- عبد الغفار الحنفي، عبدالسلام أبو قحف، **إدارة البنوك**، دار المعرفة، طبعة1، الإسكندرية، 2002.

20- عبد المطلب عبد المجيد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للطبع، طبعة الأولى، مصر، 1997.

21- عبد المعطي رضا الرشيد، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، الأردن.

22- عبدالغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1995.

23- فركوس محمد، **الموازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

24- فهمي خلال أحمد، **دراسات في اقتصاديات المشروعات الجديدة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997،

25- قاسي وبيش، **تمويل المشروعات**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.

26- محمد إسماعيل عثمان حميد، **إدارة المالية في منظمات الأعمال**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة،1988.

27- محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، مصر، 2007.

28- مروان عضوان، **الأسواق النقدية والمالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

29- مصطفى محمود أبو بكر، **دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.

30- هندي إبراهيم، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، مصر، الطبعة الثالثة.

ثانيا المواقع الإلكترونية:

1- موسوعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير متوفرة على الموقع: http://iqtissad.blogspot.com/

2- https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/guide-de-la-banq